تفريغ محاضرة

(منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة)[1]

للأستاذ عبد الله العجيري

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، **و بعد:**

بحمد لله تبارك وتعالى غطينا في هذه الدورة العلمية التي نسأل الله عز وجل أن تكون نافعة ومفيدة ومباركة ما يتعلق بنظرية المعرفة، وما يتعلق بمدرسة من مدارس ما يتصف بفلسفة العلوم، وناقشنا تفاصيل تتعلق بمدرسة العلموية.

اليوم بإذن الله تبارك وتعالى سننتقل إلى فضاء معرفي آخر، وإن كان متصلاً بنظرية المعرفة، لكن هي محصورة في إطار – إن صح التعبير – بنظرية المعرفة الدينية، وهو رسم ملامح مشروع التفاعل الشرعي الصحيح مع النص الشرعي، يعني هو تكميل لموضوع حقيقة ينبغي للإنسان أن يستعرض ما يتعلق بمصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة، ثم ما هو منهج الاستدلال الشرعي بهذه المصادر.

اليوم بإذن الله عز وجل سنسعى في تغطية ما يتعلق بمنهج الاستدلال، باعتبار ما يتكلم أو يعالج ملف مصادر التلقي، باب واسع، لأن الإنسان يحتاج أن يُحدث كلامًا تفصيلاً متعلقًا بالوحي بقسميه القرآن والسنة، ثم الإجماع، ثم العقل، ثم الفطرة، وبالتالي الكلام سيتسع كثيرًا، لكن الكلام في منهج الاستدلال أرجو أن يكون ملمومًا قدر الوسع والطاقة.

النبي ﷺ في حديث جميل له ﷺ يُعبِّر عن فكرة أساسية تتعلق بقضية التفاعل الشرعي مع النصِّ الشرعي، وأن ستُقبل الأمة على أزمة وإشكالية متعلقة بهذه القضية، فجاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: **«كُنَّا جُلُوسًا نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا مِنْ بَعْضِ بُيُوتِ نِسَائِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا مَعَهُ، فَانْقَطَعَتْ نَعْلُهُ، فَتَخَلَّفَ عَلَيْهَا عَلِيٌّ يَخْصِفُهَا»**، انتظر الصحابة النبي ﷺ، خرج رسول الله ﷺ من بعض بيوت نسائه، وتبعه صحابة النبي ﷺ، أثناء مشي

[1] هذا التفريغ هو جهد عدد من الزملاء ، و فيه تصرف يسير جداً لا يُخِلُّ بالمعنى ، و هو عمل بشري فلا يخلو من أخطاء كتابية أو تفريغية ، فالرجاء التماس العذر ..

النبي ﷺ انقطع نعل النبي ﷺ، فتخلَّف عليها عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه يُصلحها.

تقول الرواية: **«فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَضَيْنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ يَنْتَظِرُهُ وَقُمْنَا مَعَهُ»** يعني كأن أبعد قليلاً النبي ﷺ عن علي أبي طالب وهو يخصف النعل، ثم وقف النبي ﷺ فوقف الصحابة مع النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: **((إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِ هَذَا الْقُرْآنِ، كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ))**، **«فَاسْتَشْرَفْنَا وَفِينَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»** فَقَالَ ﷺ: **((لَا، وَلَكِن خَاصِفُ النَّعْلِ))** يعني عليًّا رضي الله عنه قال: **«فَجِئْنَا نُبَشِّرُهُ، وَكَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ»**.

النبي ﷺ في هذا الحديث يُقدِّم نُبوءة نبوية صادقة لانتقال أحد مراكز الثقل والصراع المتعلقة بالوحي، من منطقة تنزُّل القرآن الكريم إلى منطقة تأويل النصِّ القرآني، يعني: النبي ﷺ في زمانه جهاده مع الكفّار هو جهادٌ لاستخراج عبودية التسليم بأن هذا القرآن وحي منزّلٌ من عند الله تبارك وتعالى، قتال النبي ﷺ إنما كان قتالاً لتثبيت دعائم تنزُّل هذا القرآن الكريم وأنه من عند الله تبارك وتعالى، يتنبَّأ ﷺ بحالة مستقبلية أنه ستنشأ حالة من حالات القتال في مستقبل الأيام ليست في منطقة التنزيل وإنما في منطقة التأويل، في منطقة التفسير، في منطقة قراءة النص الشرعي وفهمه.

وموضوعنا بإذن الله عز وجل هو معالجة فيما يتعلق بهذه المنطقة، الهدف الأساسي من هذا الموضوع هو محاولة لتقديم معيار يستطيع الإنسان في ضوئه أن يتفهم خطاب الله عز وجل، وخطاب النبي ﷺ، وأن يُحاكم إلى هذا المعيار أنماط الفهوم المتنوعة والمتكاثرة الموجودة في الواقع لفهم الكتاب وفهم السنة، وطبعًا الباعث الأساسي لتطلب هذا المعيار أن الله عز وجل لمَّا أنزل هذا الوحي وأمر عباده بتفهمه وتدبُّره والتفاعل معه لم يكن مقصود الشارع أن يتم التفاعل مع الوحي بأي نوع من أنواع التفاعل، بمعنى: هذا القرآن موجود عندك افهمه كما شئت، لا، ثمَّة نوع من أنواع الضوابط والمعايير ليتحقق للإنسان لون من ألوان الفهم الصحيح للوحي، واحتفاء الشريعة بسلوك المنهجية الشرعية الصحيحة لتفهم خطاب الله عز وجل وخطاب النبي ﷺ أبلغ من احتفاء الشريعة بموافقة الصواب في نفس الأمر.

يعني بمعنى: الله عز وجل أنزل الوحي وأراد منك أن تسلك منهجًا شرعيًا حتى تتوصَّل إلى مراد الله عز وجل، إصابة مراد الله عز وجل هي قضية تبعية

في نظر الشارع للقضية الأكثر أهميةً - والتي يستشرف إليها الشارع – أن يتم التوصُّل إلى هذا المراد عبر قنواته الشرعية الصحيحة، وبالتالي في النظر الشرعي إذا اجتهد الإنسان في تطلب الحق بطريقه الشرعي فأخطأه يصير الإنسان في حقِّه مغتفر هذا الخطأ ومُثاب على أجر الاجتهاد، بخلاف إذا أصاب الإنسان الحق في نفس الأمر وكان مُخطئًا في سلوك طريقه يكون محلًّا للمؤاخذة الشرعية.

لاحظ مقام سلوك الطريق الشرعي في تفهم خطاب الله عز وجل وخطاب النبي ﷺ، ولذا من الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، وإن كان الحديث في إسناده مغمز، وهو ضعيف على الصحيح، لكنّ معناه متفق عليه بين أهل العلم، يقول فيه النبي ﷺ: **((مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ))** يعني: يقول النبي ﷺ: إذا نظر الإنسان في الكتاب العزيز وقرأ القرآن الكريم لكن منهجية تلقيه وفهمه للقرآن الكريم لم يكن بالمنهجية الشرعية الصحيحة فأصاب الحق في تطلب مراد الله عز وجل لكنّه لم يُصب المنهج فقد أخطأ في نظر الشرع، لأن احتفاء الشريعة بطريق الوصول للحق أبلغ وأعظم من احتفائها بإصابة الحق في نفس الأمر.

وهذا بالمناسبة مسلك شائع في كثير من التقريرات الشرعية، يعني مثلاً: أيهما أكثر أهمية في نظر الشارع في شروط الصلاة؟ أن يُصيب الإنسان القبلة أم يجتهد الإنسان في إصابة القبلة؟ أيهما أبلغ في نظر الشرع؟ أن يجتهد الإنسان في تطلب القبلة ليُصلي إليها أم يُصيب القبلة من غير اجتهاد؟ هل المهم أن تصيب القبلة فقط أم المهم أن تجتهد؟

طيب: لو اجتهد الإنسان في إصابة القبلة فأخطأها ، ما حكم صلاته؟ صلاته على الصحيح صحيحة.

طيب: لو لم يجتهد الإنسان فأخطأ القبلة هل تكون صلاته صحيحة؟ لا تكون صلاته صحيحة، لذا حقيقة الاشتراط في إصابة القبلة - أن يستقبل الإنسان القبلة – هو بذل الوسع والطاقة في تطلب تلك الجهة، لكن إصابتها من عدم إصابتها تُعتبر مسألة أهون في نظر الشرع.

هذه قضية يجد الإنسان ملامحها متعددة وكثيرة جدًّا.

القضية التي نؤكد عليها كذلك، أنه بالتالي قراءة الوحي ليست عملية اعتباطية، ليست عملية عبثية، ليست قضية موكولة إلى مطلق أفهام البشر للنص

القرآني بقدر ما هي أصول ومنهجيات وضوابط يستطيع الإنسان من خلالها أن يُدرك مُراد الله تبارك وتعالى.

وإذا تأمّل الإنسان في جهود العلماء في ضبط ملامح هذا المشروع و المنهج سيجد مجهودات عظيمة جدًّا، هي جديرة بالاحتفاء الحقيقي فيما يتعلق بهذا. ويجد الإنسان موارد ما يتعلق بهذا المنهج في كتب العقائد، في كتب أصول الفقه، في مختلف التصانيف والتأليفات الشرعية لترسم ملامح مشروع يتسم بقدر عالٍ من التكامل والنضج.

أحد المواقف الطريفة التي شاهدتها مرة في أحد القنوات الفضائية، كان لقاء حواري يُقام بين أطراف متعددة، وكان اللقاء الحواري يُحاول أن يُعالج ما يتعلق ببعض القضايا المتعلقة بملف المرأة في المشهد المحلي السعودي، وبطبيعة الحال سيتم التعرُّض للخطاب الشرعي، وما يتعلق بهذا الفضاء.

أحد المحسوبين على الحالة التنويرية – إن صحَّ – ابتدأ خطابه بضرورة التأكيد على المعنى الآتي، أنه لابد للإنسان أن يعي أنه ليس معصومًا في فهمه للكتاب والسُّنة، وبالتالي لا يصح على أحد أن يستطيل بفهمه على الآخر، وأن فهمنا للكتاب والسُّنة هي قضية نسبية إضافية، كل واحد له حق أن يفهم ويجتهد في تطلب مُراد الله عز وجل من غير أن يعترض بعضنا على بعض، يحاولْ أن يُؤصِّل هذا الأصل في نسبية فهم الكتاب والسُّنة على جهة الإطلاق.

استرسل وذكر المعلومة هذه وكذا، لمَّا دخلوا في الحلقة وكان روح الحلقة ومزاجها هو السعي للحديث عمَّا يُعتبر غُلوًا في التعامل مع ملف المرأة، فأورد عليه المتحدِّث/المحاور، قال: ما تعترف أن ثمّة أنماط من أنماط الغلو والتشدد فيما يتعلق بملف المرأة؟

لا أنسى اللقطة، أن صمت الرجل قليلاً وبعد ذلك قال: طبعًا هناك إشكاليات. أنا أذكر لحظة الصمت - الذي كان يخطر في بالي - أن كأنما تورط بالتقرير السابق، يعني بمعنى الآتي: إذا قال الإنسان كل مسلم له حق في فهم الكتاب والسنة، ولا يصح لمسلم أن يعترض على مسلمٍ آخر بفهمه، وأنه لك فهمك وأنا لي فهمي، ولا نستطيع تحكيم مرجعية معيارية لصحة فهم الكتاب والسنة.

حقيقة هذا التقرير يقال : لمَّا يأتي إنسان مسلم فيتهم فهم (تنظيم الدولة) **(داعش)** – على سبيل المثال – للكتاب والسنة أنه فهم خطأ وأنه فهم غلو وأنه

فهم أخطأ مراد الله عز وجل، ينبغي أن يقول له الطرف المقابل: لكن هذا حقهم في فهم الكتاب والسنة، فليس لك حق أن تعترض عليهم بفهمك.

لاحظ المأزق الذي يتشكل في ضوء هذه القضية، وبالتالي من الضروري أن نُدرك – وهذه قضية أزعم أنها محل إجماع ووفاق وليست محل إشكال – أن ثمَّة جزءًا لا بأس به من خطاب الله عز وجل وخطاب النبي ﷺ هو محل اتفاق بين كلِّ مَن نظر في الكتاب والسُّنة متطلبًا مُراد الله عز وجل، وهذه مسائل في التفاصيل نذكرها بإذن الله بعد قليل.

ومن هنا تنبع **أهمية رسم ملامح المشروع السُّني في فهم الكتاب والسُّنة**، أنها **أولاً** تُحقق للإنسان ضمانة في إصابة مراد الله، وهي **ثانيًا**: تُحقق ضمانة للإنسان من الوقوع في الإشكالية وفي الانحراف وفي الخطأ في إصابة مراد الله عز وجل.

يقول ابن القيم عليه رحمة الله تبارك وتعالى: **«بل سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ أصل كل بدعةٍ وضلالةٍ نشأتْ في الإسلام، وهو أصل كل خطأٍ في الفروع والأصول، لا سيما إذا أُضيف إليه سوء القصد، والله المستعان»** يعني: أمهات الإشكاليات والانحرافات الموجودة في دين الإسلام نشأت بسبب سوء الفهم عن الله ورسوله، وإذا أُضيف لها سوء القصد تعاظم الإشكال بشكل أكبر وأكبر.

الإمام الشاطبي – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – له تبويب مبتكر و مبتدع وجميل جدًا في كتابه **(الاعتصام)**، وهذا التبويب عنون له بالعنوان الآتي، قال: **«مأخذ أهل البدع في الاستدلال»**. علماء أهل السنة ذكروا ملامح المشروع السُّني الصحيح، وبدأوا يُنبهون إلى الإشكاليات الاستدلالية والمناهج البدعية المتعلقة بفهم الكتاب والسنة، وذكرَ عدة عبارات، لكن من العبارات المهمة التي ذكرها قال: **«إذا تبيَّن أنّ للراسخين – يعني في العلم - طريقًا يسلكونها في اتباع الحق، وأن الزائغين على طريقٍ غير طريقهم احتجنا إلى بيان الطريق الذي سلكها هؤلاء لنتجنَّبها - طريق أهل البدع - كما بُيِّن الطريق الذي سلكه الراسخون لنسلكها، وقد بيَّن ذلك أهل أصول الفقه وبسطوا القول فيه، ولم يبسطوا القول في طريق الزائغين»** يعني يقول: المحرك والباعث أن يُؤلف في هذا المضمار أن العلماء احتفوا واعتنوا بذكر طريق الحق - وهو لا شك الأكثر

أهمية – لكن لم يُنبهوا إلى أُمَّهات الإشكاليات التي ولَّدت أحوال الزيغ والانحراف عند الآخرين.

طيب: قبل أن ندخل في الموضوع – موضوع الاستدلال عند أهل السنة - ثمَّة **جملة من المقدمات الضرورية التي لابد من استحضارها قبل أن يدخل الإنسان في إطار عملية الاستنباط - استنباط الأحكام العقدية أو الفقهية من النص القرآني أو من نص سُنَّة النبي ﷺ**.

المسألة الأولى المهمة جدًّا: وجوب تجريد النفس من الهوى في العملية الاستدلالية.

أحد القضايا الأساسية المركزية التي يحتاج الإنسان فيها - طالبًا مُراد الله عز وجل – أن يسعى في شحن نفسه بقيم الإيمان التي تحمله على تطلب مُراد الله عز وجل، لن يكون قادرًا على تطلب مُراد الله عز وجل إلَّا إذا فرَّغ قلبه من أنماط الهوى التي يمكن أن تغلب عليه بحيث تصرف قلبه عن تطلب مُراد الله عز وجل. لابد للإنسان لمَّا يُقبل على الكتاب والسُّنة يكون عنده نوع من أنواع التحيُّد النفسي في صدقية تطلب مُراد الله تبارك وتعالى، ليُوفَّق لمراد الله عز وجل، لأن ثمَّة إشكالية حقيقية موجودة يشعر بها الإنسان أو لا يشعر بها الإنسان لحظة ما يتماس مع الكتاب والسّنة، مُعبأً بأهوائه الشخصية، فتصير إشكالية في العملية الاستدلالية كبيرة جدًّا.

الإمام عبد الرحمن بن يحيى المُعلمي اليماني له كلام في غاية الروعة والجمال – أنصح بمراجعته و الاطلاع عليه – في بداية كتابه **(القائد إلى تصحيح العقائد)** – والكتاب بصيغة PDF قطعًا موجود في النت – في المقدمات تكلَّم عن نوازع النفس وما الذي يحمل الناس على الإقبال على مقام الحق والإعراض عن الباطل، والإقبال على الباطل والإعراض عن الحق، وتكلَّم مفصَّلاً عما يتعلق بالأهواء التي تؤثِّر في نفسية الإنسان في الأخذ بمراد الله عز وجل والأخذ بمراد نبيه ﷺ، ومن اللقطات الطريفة والجميلة التي ذكرها في كتابه، يسوق أشبه بالحكاية الذاتية، يقول: **«كثيرًا ما أبحث مسألة ما فيعرض لي دليلٌ فيها، أجدني لم أُسبق إلى هذا الدليل»** لاحظ الآن يريد تحرير مسألة معينة، داخل بنفسية معينة، فوقف على الدليل، في ضوء هذا الدليل تخلَّق عنده هوى أن يكون الدليل صحيحًا مُصححًا لرأيه في المسألة، ما شأن الهوى؟ أن المشكلة التي حصلت عنده أنه لم يُسبق إلى الاستدلال بهذه الآية أو بهذا الحديث على هذه القضية

المعينة في سبق علمي معيّن، وبات فيه هوىً يتمنّى أن يكون هذا النصّ دالاً على مُراده.

يقول: **«ثم إني أستمر في بحث المسألة فيعرض لي دليل يُعكّر صفو تلك الدلالة»** يقول: **«فأجد في نفسي انقباضًا من ذلك الدليل وأتمنى ألا يكون صحيحًا»** لاحظ، يقول: يصير عندي هوىً مضادًا لهذا الدليل أن لا يكون صحيحًا. يقول: تخيل لو أنني حققت هذه المسألة وبحثتها وبرهنتُ عليها واستحسنت ما وصلتُ إليه من نتاج، ثم بثثتُ هذا العلم بين الناس، وبعدما بثثته بين الناس – نشرته في كتاب سنة سنتين ثلاثة – تنبهتُ أنا إلى ما يُعكّر صفو الدلالة من ذلك الدليل الذي استحسنته، ما حجم الهوى الذي يحتاج للمقاومة في نفسي حتى أُذعن للحق أولاً، وأعلن هذا الحق للناس ثانيًا، يقول: المسألة ترتفع بشكل كبير.

يقول: تخيل أنني لم أتنبه عنه بعنديّاتي - بذاتي - ما استطعت أتنبه عليه، وإنما نبَّهني إليه مُنبِّهٍ، شخص آخر ألَّف كتابًا يردُّ عليَّ، لمَّا نظرتُ في ردِّه فإذا الحق معه، هل يسهل عليَّ أن أتنازل عن الحق الذي كنتُ مقتنعًا به إلى هذا الحق المُحقق في نفس الأمر؟ فالمسألة صعبة.

يقول: **«تخيّل ذلك الآخر عدوٌ من أعدائي»**، تصير المسألة شديدة التعقيد والتركيب، ولذا أحد الإشكاليات في التفاعل مع فعل الهوى أن الهوى ليس على طبقة و درجة واحدة، أحيانًا يكون الإنسان أمام أهواء بيِّنة، ظاهرة، مكشوفة، يستطيع الإنسان أن يُحسن معالجتها، وأحيانًا قد تتسرب أنماط من أنماط الأهواء ولا يُحسن الإنسان دراية أنه واقع في أحد أفخاخ الهوى، وهذا مأزق حقيقي ينبغي على الإنسان أن يُكثر من ملاحظة هذا الأمر ومحاسبة نفسه عليه، رجاءً ليُخلصه الله عز وجل منه.

مشكلة الكائن البشري الإنساني أن كثيرًا من الأهواء التي يحملها، عنده مقدرة ممتازة جدًّا لعقلنتها، يستطيع أن يُدبِّر حيلة شرعية في محاولة أن يُبرر ذلك المنزع - الهوى - الموجود عنده. هذه مشكلة كبيرة وحقيقية جدًّا.

و الحقيقة - لستُ بصدد تفصيل هذه النقطة، إنما مجرد مقدمة - لكن لما يستعرض الإنسان أحوال أئمة الإسلام يجد أنهم وصلوا إلى مقامات فيما يتعلق بهذه القضية مقامات عجيبة، مقامات رفيعة، مقامات مُذهلة، مقامات لولا أننا نعلم قطعًا ويقينًا أن أولئك بشر ليسوا ملائكة لَمَا صدَّق الإنسان أن يقع مثل هذه

المقامات لبشرٍ، يعني أذكر من القصص والأخبار – أقتصر عليها فقط – من عجائب المناظرات – أظنُّ – في التاريخ البشري الإنساني، عندنا إمامين كبيرين جليلين عظيمين، الأول منهما الإمام المُطَّلبي محمد بن إدريس الشافعي – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – وعندنا إمام آخر اسمه: أبو عُبيد القاسم ابن سلَّام، إمامٌ ضخمٌ كبيرٌ، تناظرا مرَّة في مسألة، هذا يُورد عليه وهذا يعترض عليه وهذا يُورد ويعترض، يورد ويعترض، أفضت المناظرة أن الشافعي اقتنع برأي أبو عُبيد القاسم ابن سلَّام، واقتنع أبو عُبيد القاسم ابن سلَّام برأي الشافعي. هل حصل هذا في التاريخ أن اثنين يتراضون في مسألة؟ المعتاد إذا أنصف أحدهم – إذا كانوا مُنصفين – أن هناك واحد منهم سينحاز إلى رؤية الآخر، أما أن تكون هذه الحالة من حالات الانحياز، كل واحد يُبدّل قناعته في ضوء - بيني وبينك : الأدلة كلها التي أوردتَها هي الحق، أنا متنازل عن قولي لقولك؟! بالعكس ترى الأدلة التي أوردتَها واضح أنها أقوى من أدلتي - فينحاز للموقف للآخر.

هذه النفوس واضح أنها نفوس متجردة إلى حدٍّ رفيع جدًّا، ولذا الإمام الشافعي أصلاً من مشهور مقولاته، يقول: **«وددتُ أن هذا العلم نُشر بين الناس ولم يُنسب إليَّ كلمة»**، وكان يتمنى في مقامات المناظرة أن يكون مُخالفه هو على الحق، يقول: لأني أنا أعرف من نفسي أن الحق عنده يسهل عليَّ أن أتنازل عمَّا أنا عليه من الباطل للحق الذي عنده، يصير أعون له على أن يثبت على الحق الذي عنده وأنا لله عز وجل أتنازل عمَّا عندي. هذه قضية أعتقد أنها مهمّة جدًّا في عملية الاستدلال.

الإمام ابن القيم – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – يقول، متحدثًا عن بعض النفوس في تفاعلها وتعاملها مع كتاب الله عز وجل وسنة النبي ﷺ، يقول: **« فسبحان الله كم من حزازة في نفوس كثير من الناس من كثير من النصوص وبودِّهم أن لو لم ترد، وكم من حرارة في أكبادهم منها، وكم من شجنٍ في حُلُوقهم منها، ومن مُوردها، ستبدو لك تلك السرائر بالذي يسوء ويخزي يوم تُبلى السرائر»** يتكلم في نفوس تنتسب إلى الإسلام ، في نفسها حزازة من بعض أحاديث النبي ﷺ، في نفسها شيء، حرج، وتتمنى ما نزلت، تتمنى أنها ما نزلت في الكتاب العزيز، وهناك طوائف منتسبين للإسلام في القديم والحديث تُعبِّر عن هذه الإشكالية، يعني: تقرأ مثلاً موقفا للجهم بن صفوان أنه قرأ قول الله عز وجل: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيْعُ البَصِيْرُ}**، يقول: **«لوددت أن أحكّها من**

المصحف»، هذه النفسية كثير- يعني كثيرة المواقف مثل هذا الموقف، لكن لا نريد الاستطالة بأكثر من هذا.

ثانيًا: ضرورة تعظيم الدليل والإذعان لدلالته والتسليم له.

يعني: تحقق عبودية الانقياد للوحي إنما يتشكّل في ضوء تعظيم هذا الوحي، إذا استطاع الإنسان أن يُخلِّص نفسه من الهوى الذي عنده، ويشحن نفسه بتعظيم هذا الوحي، سيسهل عليه بعد ذلك أن ينقاد له وأن يُسلِّمَ وأن يُذعن.

وعندي محاضرة موجودة في النت تكلمتُ فيها عن تفاصيل مطوّلة فيما يتعلق بمقام التسليم، لأننا نعتقد أنها أحد القضايا والقيم الإيمانية والشرعية المهمَّة جدًّا، و التي لو أُعطي الإنسان فرصته يتحمسَّ وتتحول دورة اليوم كلها بإذن الله عز وجل للحديث عن هذه النقطة، لكن أحيل الزملاء إلى محاضرة مشهورة في اليوتيوب عنوانها **(هكذا تألَّق جيل الصحابة)**، يعني وجهة نظري وقناعتي أن الصفة والخصيصة المركزية التي خلقت هذا الألق لصحابة النبي ﷺ - هذا المقام الإيماني الرفيع - أن الفارق الموضوعي بين أجيال المسلمين التالية وجيل صحابة النبي ﷺ، أن صحابة النبي ﷺ كان عندهم من التعظيم والانقياد والإذعان والتسليم لخطاب الوحي ما ليس موجودًا في نفوسنا، ولذا نشأت إشكاليات كثيرة جدًّا في التفاعل مع النص القرآني، كان صحابة النبي ﷺ بريئين منها.

النقطة الثالثة: صدق اللجوء إلى الله تبارك وتعالى وتطلب هدايته.

هذه القضية أعتقد إيمانية تُشكّل مقدمة ضرورية عند الإنسان لاستشعار فقر الإنسان في مقابل كمال علم الله تبارك وتعالى، وأن الهداية بيد الله تبارك وتعالى، وأن ليس في وسع الإنسان وطاقته أن يتطلب الحق بأدواته و عنديّاته فقط، لابد أن يكون صادقًا في تطلب مراد الله عز وجل مستعينًا بالله تبارك وتعالى.

ولذا من الأحاديث الجميلة الواردة عن النبي ﷺ، الحديث الطويل الذي فيه: **((يا عبادي كلُّكم ضالٌّ إلَّا من هديتُه، فاستهدوني أهدكم))**، هذا شامل حتى في المسائل الشرعية العلمية. يقول النبي ﷺ في الدعاء الجميل: **((اللهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنتَ تحكمُ بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لِمَا اختُلف فيه من الحق بإذنك، إنكَ تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم))**.

الإمام ابن تيمية – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – يُبيِّنُ هذه القضية برؤية فلسفية جميلة، يقول: **«العبد مفتقرٌ إلى الله في أن يهديه ويُلهمه رُشده، وإذا حصل له علمٌ بدليلٍ عقلي فهو مُفتقرٌ إلى الله في أن يُحدِث في قلبه تصورَ مقدمات ذلك الدليل، ويجمعها في قلبه، ثم يُحدث العلمَ الذي حصل بها»**. انظر مقامات الافتقار المتعلق بها.

الإمام ابن القيم في كتابه **(إعلام الموقعين)** عقد فصلاً لطيفًا أورد فيه أشياء متعددة من أحوال السلف في كمال اللجوء والافتقار إلى الله عز وجل في تطلب العلوم والمعارف وهداياته، فمن ضمن مقاله، قال: **«و كان شيخنا – يعني ابن تيمية – كثير الدعاء بذلك، وكان إذا أشكلت عليه المسائل يقول: يا مُعلِّم إبراهيم علِّمني، ويُكثر الاستغاثة بذلك، اقتداءً بمعاذ بن جبل رضي الله عنه حيث قال لمالك بن خامر السكسكي عند موته، وقد رآه يبكي»** الآن معاذ بن جبل في لحظة الاحتضار ، أحد تلاميذه من التابعين يبكي، فيقول له التابعي: **«فقال: والله لا أبكي على دنيا كنتُ أُصيبها منك، ولكن أبكي على العلم والإيمان الذين كنتُ أتعلمها منك»** يعني أنا لست متأثرا من أنك سترحل من هذه الدنيا فقط، أنا متأثر من أن العلم الذي كنت أستفيده منك سيزول ويرحل، فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: **«إن العلم والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما»** والعلم والإيمان ليس مرتبطا بشخص اسمه معاذ بن جبل، العلم والإيمان موجود لمن ابتغاهما سيجدهما، **«اطلب العلم عند أربعة: عند عُويمر – أبي الدرداء – وعند عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري - وذكر اسما رابعا – فإن عجز عنه هؤلاء»** إذا عجزوا عن العلم المطلوب منهم **«فسائر أهل الأرض عنه أعجز، فعليك بمعلِّم إبراهيم صلوات الله عليه»** إذا ما استطعت و استنفدت الطاقة في تطلب المراد من البشر فعليك بمعلم إبراهيم صلوات الله عليه، يعني عليك بدعاء الله تبارك وتعالى.

وساق آثارا كثيرة - لا أريد ذكرها كلها – و كان بعض السلف يقول عند الإفتاء: **«سبحانك لا علم لنا إلَّا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم»**، وكان مكحول يقول: **«لا حول ولا قوة إلَّا بالله»** في مقامات الفُتيا، وكان مالك يقول: **«ما شاء الله لا قوة إلَّا بالله العلي العظيم»**، وكان بعضهم يقول: **«رب اشرح لي صدري * ويسر لي أمري * واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي»**... هذه مقامات إيمانية جميلة كان يُمارسها العلماء في درس الفقه، كان يمارسها العلماء في

درس العقيدة، كانوا يمارسها العلماء في مقامات الإفتاء، ولذا من المعاني التي قد لا يستحضرها الكثير من طلبة العلم اليوم أنه لما يُحقق ويُحرِّر مسألة ويتطلب وجهُ الحق فيها أن يصدق في لجئه إلى الله عز وجل، يدعو الله عز وجل، يُخصص جزءًا من وقت البحث من أجل تطلب هداية الله عز وجل له وأن يصيب مُراده في هذا البحث.

ولذا من دقائق التنبيهات التي نبَّه إليها الإمام ابن القيم – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – هذا الكلام بالنسبة لي عندما اطلعتُ عليه أول مرة في كتاب **(مدارج السالكين)** لابن القيم، في منزلة التوكل، أذهلني هذا الكلام، لأن هذا الكلام نبَّهني إلى فضاء من فضاءات إجراء عبودية التفكر لم أكن واعيًا به مُطلقًا، يعني كان الانطباع المتسيد الموجود عندي أن كل ما ذُكر التوكل يقذف في الذهن مباشرةً التوكل على الله عز وجل في الرزق، التوكل على الله عز وجل في استجلاب المقامات الدنيوية ما كان يخطر في بالي أنه يمكن أن يتمدد فضاء التوكل ليشمل على فضاءات ومقامات عبودية ودينية ومعنوية متعددة وكثيرة.

يقول ابن القيم: **«وكثير من المتوكلين يكون مغبونًا في توكله، وقد توكل حقيقة التوكل وهو مغبون»**، تخيل، يقول: **«كثير من المتوكلين يكون مغبونًا في توكله وقد توكل حقيقة التوكل وهو مغبون»** يعني ليست المشكلة أنه كان صادقًا في اعتماد قلبه ولجئه إلى الله عز وجل، أنه كان معتمدًا على الله عز وجل ـ ليست هنا الإشكالية ـ هو صادق في ذلك، ومع ذلك هو منقوص في إقامته لهذه العبودية، هناك خلل ونقص دخل عليه لم يدرِ عنه، مع صدق توكله على الله عز وجل. يقول: **«كمن صرف توكله إلى حاجة جزئية استفرغ فيها قوة توكله»** حاجة جزئية من أمر المعاش من أمر الدنيا يستفرغ فيها كل طاقته المتعلقة بالتوكل، ويمكنه نيلها بأيسر شيء، يعني: يجلس يُضخم من القضية هذه، مع أن هذه القضية تحتاج إلى مجهودٍ، هو ليس انتقاصًا من مقام التوكل في هذه القضية، لكن يريد التنبيه إلى مقامات أخرى لا يستحضرها عامّة الناس، وهي أولى بأن يُتوكل على الله عز وجل فيها.

يقول: **«يمكنه نيلها بأيسر شيء وتفريغ قلبه للتوكل في زيادة الإيمان والعلم ونصرة الدين والتأثير في العالم خيرا ، فهذا توكل العاجز القاصر الهمة كما يصرف بعضهم همته وتوكله ودعاءه إلى وجع يمكن مداواته بأدنى شيء أو جوع يمكن زواله برغيف أو نصف درهم ويدع صرفه إلى نصرة الدين**

وقمع المبتدعة وزيادة الإيمان ومصالح المسلمين والله أعلم» يعني الذي يريد أن ينبه إليه ابن القيم، يقول: كم من المسلمين اليوم عندما يأتي يصطف في صلاته، قبل أن يقول الله أكبر يستحضر في قلبه عبودية التوكل **(اللهم وفقني إلى صلاةٍ تُرضيك)**، عندما يؤلِّف كتابًا يصير صادق اللجوء والاعتماد على الله عز وجل أن يوفَّق في نُصرة الدين، أن يستبق له أثرا خيرا في الدنيا.

أنا أزعم أن هذه المقامات غير مستحضرة، ولذا يقع عندنا النقص، يعني: كم منا – ونحن مقبلين على شهر رمضان – لما يفتح المصحف ويبدأ يريد أن يختم القرآن ختمة تدبُّر، ما المعاني التي تنقدح في نفسه: **(اللهم إني مُلتجئ إليك، عاجزٌ بنفسي في تطلب مرادك، اللهم وفّقني لاستلهام هداية القرآن)**. هذه مقامات إيمانية رفيعة جدًّا، لكن للأسف الشديد أحيانًا لقصور نظرتنا فيما يتعلق بعملية التدبُّر لا نستحضرها، وبالتالي المقام الثالث المهم في العملية الاستدلالية في منهجية التفاعل مع خطاب الله عز وجل وخطاب النبي ﷺ أن يكون الواحد منَّا صادقًا في تطلب مُراد الله عز وجل، وأن يُجرِّد نفسه من الهوى، ويعظِّم الدليل الشرعي، ويصدق في لجئه إلى الله تبارك وتعالى.

نفضي الآن إلى الحديث عن قواعد منهج الاستدلال، لكن من المقدمات كذلك التي نؤكد عليها: لـمَّا نتحدث عن منهج نسميه **(منهج أهل السنة والجماعة)**، منهج أهل السنة والجماعة إذا أراد الإنسان أن يُفككه فسيجد أنه إجمالاً يدخل في أفقين أو إطارين أو بوابتين أساسيتين: **الباب الأول** ما يتعلق بقضايا المسائل، **والثاني**: ما يتعلق بقضية الدلائل.

يعني: منهج أهل السنة والجماعة عبارة عن مسائل معيَّنة، منظومة عقدية معينة يتبنَّاها أهل السنة والجماعة، ومنهجية استدلالية معيَّنة ولَّدتْ هذه الرؤية العقدية. تركيزنا بطبيعة الحال اليوم سيكون عن قضية الدلائل، ما يتعلق بالمنهجية، منهجية فهم الكتاب والسُّنة التي أفرزت هذه الرؤية العقدية، وفائدة التركيز على هذا المعامل المنهجي أن هذا المعامل المنهجي هو الذي ولَّدَ حالة من التوافق العقدي عند صحابة النبي ﷺ، يعني: لـمَّا ألفتُ كتابي الأخير **(المنشقون)** وعنوان فرعي له **(تنقيبٌ في مفهوم الخوارج بين النص والتأريخ)**، أحد القضايا التي كانت لافتة للنظر بالنسبة لي .....[2] والتحقوا بأرض تُسمَّى حروراء، وتشكلت منهم القاعدة الخارجية التي قاتلت عليّا رضي

[2] حصل انقطاع في الكلام !!

الله عنه بعد ذلك، من القضايا التأريخية اللافتة والعجيبة والغريبة أن هذا الجمع الكبير من الخوارج لم يكن فيهم صحابي واحد من صحابة النبي ﷺ، لا يوجد صحابي واحد من صحابة النبي ﷺ انحاز لتبنّي الرؤية (الخارجية) التي هي تمثِّل الانشقاق الأول من جسد الأمة المسلمة، يعني: كان المسلمون قبل لحظة الخوارج كلهم – إن صحَّ التعبير – أهل سنة وجماعة، أول انشقاق حصل عن جسد أهل السنة والجماعة هي اللحظة الخارجية، كيف استطاع صحابة النبي ﷺ مع تلك اللحظة أن يحافظوا على حالة التوافق العقدي عندهم؟ أنا أزعم أنهم خلقوا حالة التوافق العقدي لأنهم بنوا على منهجية واحدة، كلهم متفقون في منهجية النظر في الكتاب والسنة، فأفرز لهم مُفصّلا عقديًا متوافقًا.

يقول الإمام ابن تيمية -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- في عبارة طويلة، لكن من ضمنها قال : **«والصحابة أنفسهم تنازعوا فيما بعد ذلك** – يعني في الفقهيات – **ولم يتنازعوا في العقائد»**. ظهور الأدلة المتعلقة بالعقائد، وإذا سلكت المنهج الشرعي في تطلب هذه العقائد لا يقع فيها كبير تنازع، طبعًا نقصد العقائد الكبرى التي لا يتأتى فيها الاجتهاد.

بل الأغرب من ذلك أن سلوك أهل السنة والجماعة لهذا المنهج الشرعي في التلقي والنظر في الكتاب والسنة ولَّد حالة من حالات التوافق في الإطار السني العام، أئمة الإسلام وعلماء الإسلام حصل عندهم ذات اللون من ألوان التوافق العقدي، ولذا يقول ابن تيمية: **«فإن أئمة السنة والحديث لم يختلفوا في شيء من أصول دينهم»**.

أعجب من هذا ما ذكره الإمام أبو المُظفّر السمعاني – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – ونقله عنه - يعني ذكره في كتاب **(الانتصار)** ونقله إمام أهل السنة الإمام الأصفهاني - وهو قضية تشكِّل الوحدة العقدية في ضوء تشكّل الوحدة المنهجية، يقول: **«ومما يدلّ على أن أهل الحديث هم أهل الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنّفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بُلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم من الديار، وسكون كل واحدٍ منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها. قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا، ولا تفرُّقًا في شيء ما، وإن قلَّ، بل**

لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدتَه كأنه جاء من قلبٍ واحدٍ، وجرى على لسانٍ واحد، وهل على الحق دليلٌ أبين من هذا؟».

لاحظ حالة التوافق العقدي التي تحمل أبو مظفر السمعاني على الابتهاج بهذا المنهج الذي ولَّد هذا التوافق العقدي العجيب بين أهل العلم وأهل السنة والجماعة.

اليوم بإذن الله تبارك وتعالى **الموضوع الأساسي هو الحديث عن عشرة قواعد، عشر قواعد منهجية في مجال الاستدلال**، عشر قواعد - عناوين - ويصير الحديث عن هذه العناوين بإذن الله عز وجل بشكل أرجو أن يكون واضحًا، وطبعًا بحمد الله عز وجل الموضوع اليوم سيكون أيسر بشكل كبير جدا من الجدليات الفلسفية التي دارتْ في الحديث الماضي، وحديث اليوم واضح أنه كلام أهل سنة وكلام جميل، كلام يُفهم. ☺

القاعدة الأولى - من قواعد أهل السنة - في مجال النظر والاستدلال: (تطلب مُراد المتكلم) :

أحد المعايير المنهجية المحددة لرؤية أهل السنة والجماعة في التفاعل مع النص الشرعي هو أن يتطلب طالبُ العلم السُّنّي مُرادَ الله عز وجل ومُرادَ النبي ﷺ من الخطاب.

هذه قضية مركزية ومنهجية مهمَّة جدًّا، وهي في الحقيقة فرع عن مقام فطري أصلي، يمارسه الإنسان بتلقائية وطبيعية، و هي تطلب مُراد المتكلم حتى في أصول المخاطبات.

يعني: فعل المخاطبات الواقعة بين البشر وبين الناس إنما يُراد من خلالها أن يُتخذ من الكلمات والحروف جسرٌ ومعبرٌ لتمرير المعاني من طرفٍ إلى طرفٍ ثانٍ، هذه أصول المخاطبات.

يعني: غرض المخاطبة والكلام بين الناس أن عندي معنىً – ومضمر معيَّن – أريد أن أبرز هذا المعنى المضمر بكلام مُعيَّن حتى تستوعب ما أريد أن أقوله. هذه قضية بدهية وفطرية، والذي أحوجنا أن نؤكد هذه المسألة في قاعدة أننا عندنا إشكالية حقيقية - في القديم والحديث - أن تغيب قضية تطلب مُراد الله عز وجل، بحيث يتفاعل الإنسان مع الكتاب والسنة في ضوء منهجيات أجنبية غريبة، يعني: له تجلِّيان في الواقع، وتجلِّي - طبعًا - تجلِّي حديث: التجلي

أكثر غلوًّا والأكثر تطرفًا، والتجلِّي المنافر للمقامات الفطرية، بالنسبة للناس في التعامل مع اللغات، و هو التجلي الذي يتحدث صاحبه عن فكرة إعادة قراءة النص وتعدد القراءة والنص المفتوح ونظريات مؤلفة ، وتطبيقها على أصول المخاطبات بشكل عام، أو تطبيقها على النص القرآني ونص السنة النبوية.

يعني: بعضهم يتحدث فيقول: إن النص بمجرد ما يخرج من قائله فإنه لا يعود مُلكًا لصاحبه، وإنما يكون مُلكًا للمتلقي وللقارئ، وللقارئ الحق أن يفهم هذا الكلام كيف ما شاء. هذه مثلاً دعاوى موت المؤلف، فكرة النص المفتوح ألَّا تُحجَّر دلالات النص. النص حقيقة يتعدد فهومه بعدد قُرّائه، كم عدد قُرّاء القرآن الكريم؟ القرآن الكريم ترى كل واحد له فهمه الخاص، وله الحق أن يفهم القرآن كيف ما شاء. هذا الذي أحوج للتأكيد على تطلب مُراد المتكلم. نحن ننطلق من رؤية أن الله عز وجل لما أنزل هذا القرآن الكريم أنزله تطلبا لهداية البشر، له حكمة سبحانه وتعالى في هداية البشر، لا تتحقق هذه الحكمة الإلهية إلَّا إذا أراد البشر أن يعرفوا ما الذي أراده الله عز وجل من هذه القضية.

طبعًا التجلي الخفي أو الإشكال الخفي لهذه الظاهرة أن الإنسان في كثير من الأحيان يأتي في ضوء تحيُّزات معرفية مسبَّقة تُشوّه حُسن فهمه لمراد الله عز وجل ومراد النبي ﷺ، نذكر بعد قليل بعض تجلِّيات هذه الإشكالية في الواقع.

أحد تجلِّيات هذا الانحراف الخفي هو إشكالية التأويل في التاريخ الإسلامي، يعني التأويل في التأريخ الإسلامي له تعريف شهير جدًّا: تأويل في أصل الخطاب العربي واستعماله في لغة القرآن، إمَّا أن ينصرف إلى معنى التفسير، تأويل الكلام يعني تفسيره، أو التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، أن الكلام يكون في عالم المُتخيَّل والمثال، ثم يتحقق في أرض الواقع فيُقال هذا تأويل، يعني مثلاً: يوسف عليه الصلاة والسلام رأى في المنام – في عالم الخيال – رأى أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر له ساجدين، ففي آخر القصة قال: **{هذا تأويلُ رُؤيَايَ من قبلُ}** أنه تحقق ما كان متخيلاً أو كان في عالم الرؤى والمنامات . والنبي ﷺ كان يتأول القرآن، يعني يُطبِّق الأمر فيجعله محسوسًا خارجيًا. **{يأتي تأويله}** يعني تأتي أشراط الساعة المُتحدَّث عنها فتتحقق في أرض الواقع.

يوجد معنى آخر وهو التأويل بمعنى: صرف اللفظ من معناه الراجح إلى معنى مرجوح لقرينة صارفة، والإشكالية دائمًا في قضية القرينة الصارفة،

وبالتالي أحد التنبيهات العجيبة والجميلة التي نبَّه لها ابن القيم: الحديث عن إشكالية الوظيفة التأويلية، أن أحد التسربات الخطيرة التي دخلت داخل الإطار الإسلامي أنه لم تعد عملية التأويل تؤدي الوظيفة المطلوبة منها، بل باتت تُشكِّلُ عبئًا وإشكالية، والإشكالية هي إشكالية الوظيفة، يقول ابن القيم في كلام جميل: **« التأويل إخبار عن مراد المتكلم لا إنشاء»** هذه قاعدة، التأويل إخبار عن مراد المتكلم لا إنشاء، ما معنى هذا الكلام؟ يعني: التأويل يتطلب من الإنسان معرفة معنى كلام الذي يتكلم لا أن يُنشئ من عنده معنىً فيقول هذا مُراد المتكلم، - يقول: حقيقة وظيفة التأويل أن يُفهم مراد المتكلم - فيقول بعدها: **«فهذا الموضع مما يغلط فيه كثير من الناس غلطًا قبيحًا، فإن المقصود فهم مُراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل معنى اللفظ كذا وكذا كان إخبارًا بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن هذا الخبر مُطابقًا كان كذبًا على المتكلم»** هذه أحد الإشكاليات التي يقول أنها تسرّبت عبر التوسُّع في إعمال عادات التأويل أنها سبَّبت لنا اضطرابًا وإشكالاً، أنه لم يعد تطلب مُراد المتكلم مُرادًا بقدر ما يُنشئ الإنسان معنى من المعاني ثم يُلصق هذا المراد بالمتكلم.

الإمام ابن تيمية يرصد ذات الملاحظة، وهو الخبير – رحمة الله تبارك وتعالى عليه – بأقوال الفرق والملل والمذاهب والنِّحل، يقول: **«هم في أكثر ما يتأولونه»** لاحظوا ملاحظة دقيقة ولطيفة وجميلة، يقول: **«هم»** الذين يتأولون ويتوسَّعون في القضية، **«هم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم عقلائهم علمًا يقينيًا أن الأنبياء لم يُريدوا بقولهم ما حملوه عليه»** بعض عقلائهم لو أنصف من نفسه ونظر في التأويل لعلم يقينًا أن الله عز وجل أو النبي ﷺ لم يُرد هذا الكلام الذي أُلصق به، وهؤلاء كثيرًا ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارِض – وهذا تنبيه في غاية العمق والجمال.

يقول: مشكلة بعض المؤوِّلة لخطاب الله عز وجل وخطاب النبي ﷺ أنه لم يعد يتعامل مع خطاب الله وخطاب النبي ﷺ باعتباره مصدرًا من مصادر الهداية بقدر ما يتعامل مع خطاب يُعتبر مأزقًا يحتاج إلى معالجة وحلّ الإشكال.

يعني: لما ذكرنا قضية المعتزلة، قلنا في المعتزلة أنهم يتبنون رؤية عقدية فيما يتعلق بمسألة رؤية الله تبارك وتعالى بأنهم ينفونها، سواء في الدنيا وحتى في الدار الآخرة، يعتقدون استحالة أن يُرى الله تبارك وتعالى، ويعمدون للكتاب والسنة فيتعلقون بمثل قول الله عز و جل : **{لا تُدركه الأبصار وهو يُدرك**

الأبصار} أو قول الله عز وجل: **{لن تراني}**، وشرحنا بعض الملابسات العقلية المتعلقة بهذه القضية.

طيب: لو أراد الإنسان أن يُقيِّم الفعل الاعتزالي في تأويل مثل قوله تبارك وتعالى: **{وجوه يومئذٍ ناضرة * إلى ربها ناظرة}** وشرحنا هذا وقلنا: إن النظر في العربية يحتمل – هم يقولون - معنى الانتظار، فنقول لهم: لا، النظر إذا عُدِّي بـ **(إلى)** لا يحتمل إلَّا معنى المعاينة البصرية، فتكون دليلاً صريحًا كاشفًا لقضية رؤية الله عز وجل في الدار الآخرة **{وجوه يومئذٍ ناضرة * إلى ربها ناظرة}** وحتى العلماء يقولون: إن نضرة الوجه إنما اكتُسبتْ بسبب النظر إلى وجهه تبارك وتعالى.

طيب: ماذا يقولون؟ يقولون: لا، **(إلى)** لم تفهموها، **(إلى)** ليست حرف جر، **(إلى)** مفردة آلاء، والآلاء معناها النِّعم، وحقيقة الآية **{وجوه يومئذٍ ناضرة}** نعمة ربها **{ناظرة}** يعني نعمة ربها منتظرة.

أنا أزعم أن هذه اللفَّة الطويلة، هذا التحايل على النص مُوحي بأن الإنسان قاعد يتعامل مع النص القرآني لا باعتباره موردًا من موارد الهداية في تحقيق هذه المسألة بقدر أنهم اصطدموا بإشكال في هذه الآية فيحاولون يحلُّون الإشكال، ولذا لو أنصف هذا المعتزل من نفسه لكان أرغب ألَّا يُنزل هذه الآية لئلا يُوهم معنى السوء الذي يعتقده في حق الله عز وجل.

خذوا مثالاً آخر وقيِّموا هذا المثال: أحد الإشكاليات التي تبنَّاها بعض المذاهب الكلامية قضية نفي الصفات الفعلية الاختيارية عن الله عز وجل، ونفي صفة المجيء والإتيان عنه تبارك وتعالى. يأتي فيقرأ القرآن الكريم فيصطدم بمثل قوله عز وجل: **{وجاء ربك والملَك صفًّا صفًّا}**، والآية أي عامِّي من عامَّة المسلمين يُدرك مُدلولها بالشكل الظاهر، والذي يزيد أن هارون الإمام يقول: **«من آمن بهذه الصفات على خلاف ما يقع في قلوب العامة فهو جهمي»** يعني يقول: المفروض أن تُقرأ هذه الدلالات لتطلب مُراد الله عز وجل، اقرأها قراءة متحيدة عن ضغوط الفلسفة والكلام وغيرها من المعطيات.

طيب: ماذا قال بعض أئمة الكلام المشاهير؟ قال الآتي: **{وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا}** الرب في العربية مأخوذ من المربي، فقال: فلعلَّ ثمَّة ملَكٌ عظيم ربَّى النبي ﷺ، ولعلَّ هذا الملَك العظيم كان مقصودًا في هذه الآية الكريمة،

{وجاء ربك} يا محمَّد، يعني: جاء الملَك العظيم الذي ربَّاك يا محمَّد **{والملائكة صفًّا صفًّا}**.

هل مَن يُمارس هذا الفعل التأويلي جاد في تطلب مُراد الله عز وجل؟ هل هو جاد أن يحاول أن يفسِّر الكلام، ماذا يريد الله عز وجل؟ أنا سأتحيد من المواقف الفلسفية والكلامية، لن آتي بالتحيُّزات العقيدة المسبَّقة وأحاول أن أعرف ما الذي أراده الله تعالى في هذا الخطاب. أفضيت إلى هذه الآية **{وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا}**، واضحة الآية، **{وجاء ربك}** يعني جاء ملَكٌ عظيم ربَّى النبي ﷺ ... تقول: لا، ما معقول، هناك مشكلة في الفهم، المشكلة في فروض ضغوط مسبَّقة، وكثيرًا جدًّا التمثيلات في هذا الإطار.

أعجبُ أن قرأتُ مرَّة لأحد أئمة الكلام يستدل بقول النبي ﷺ: **((لا تفضِّلوني على يُونس بن متّى))** يستدل على نفي علو الله تعالى على الخلائق، يقول: هذا الدليل دليل صريح على أن الله عز وجل ليس مُباينًا لخلقه، وأن الله عز وجل ليس في جهة العلو، على خلاف ما تقوله (الحشوية).

طيب ... ماذا تتوقعون وجه الدلالة؟ هذا دليل واضح وصريح أن الله ليس في جهة العلو، هذا أقوى من قول الله عز وجل مثلاً: **{اسبح اسم ربك الأعلى}**، وقوله: **{أأمنتم من في السماء} ((أين الله؟ في السماء))**[3]، **{إليه يصعد الكلم الطيب}**، **{يتنزَّل الأمر}** ... هذه أقوى الدلالات، هذه دلالة قوية محكمة !! ما القصة؟ يقول[4] الآتي: يونس بن متّى ابتلعه الحوت ونزل به هذا الحوت إلى قعر البحر، والنبي ﷺ عُرج به إلى فوق سبع سموات، فيقول: لا تفضِّلوني في القرب من الله عز وجل على يوسف بن متّى، فهو في قعر البحر وأنا فوق السموات السبع، كلنا في القُرب من الله عز وجل سواء.

لاحظتم الآن اللفة . في حين أن من يقرأ أصل الحديث ويقرأ سياق الحديث يُدرك أن المقصود ألا يتسرَّب الوهم إلى أهل الإسلام بالانتقاص من نبي الله يونس بن متّى باعتبار ما جرى منه ﷺ. لا، لا ينبغي على أحد أن ينتقص أحدا من أنبياء الله ورسله، لا يونس بن متى ولا غيره، ولا أن يسوق فضل النبي ﷺ على غيره في مقام إظهار الانتقاص لغيره ﷺ.

---

[3] هذا جزء من حديث نبوي.
[4] أي أحد أئمة الكلام.

فالشواهد كثيرة ومتعددة، والذي يؤكد طبعًا هذه القضية، الذي يؤكد أهمية تطلب مراد المتكلم وأن من الضروري أن يُعالج الإنسان إشكالية التفاعل مع النص الشرعي باعتباره مأزقٍ وإشكالٍ أن يُدرك الإنسان طبيعة المتكلم بالوحي، يعني: إذا عرف الإنسان أن المتكلم بهذا الكلام، نأخذ القرآن الكريم، الله عز وجل متصفٌ تبارك وتعالى بكمال القدرة، وبالتالي هو يستطيع التعبير عن المعاني التي يُريدها بأبلغ ما يكون من أوجه التعبير، إذا أدركنا أن الله قادر، وأدركنا أن الله عز وجل لكمال عدله ورحمته سبحانه وتعالى وحكمته مُريدٌ أن يهدي الخلق بهذا الوحي، يعني: إذا عرفنا الآن مِن أين يتأتى الإشكال في المخاطبات البشرية الإنسانية؟ أحيانًا يكون من سوء القصد من أنه أنا أريد أن أضللك، وقد لا يلزم سوء القصد، قد يكون الإنسان متورطًا في مقام من المقامات فيضطر أن يورّي على الطرف المقابل، الذي يُورّي ليس لغرض أن يُصيب المراد، وبالتالي أسلُك لعبة لفظية معيَّنة لأوهمك معنىً وأقذفك في بحرٍ ثانٍ وألَّا تفهم المعنى الذي أستبطنه، هذا فعل التورية. أو أن يصير الإنسان عنده عيّ في اللسان بحيث أنه يريد أن يُعبِّر عن فكرة ومعنىً مُعينًا لكن يكون عاجزًا – لعيٍّ لسانه – عن التعبير عن هذا المعنى.

طيب: إذا كان كلام الله عز وجل سليمًا من مشكلة العيّ، هو قدير، كامل القدرة سبحانه وتعالى في التعبير عن المعاني، وهو كامل الرحمة سبحانه وتعالى، يريد هداية الخلق، فكيف يتأتَّى التشكيك في ظواهر هذا الكلام؟

يقول ابن القيم: **«ومع كمال علم المتكلم وفصاحته وبيانه ونُصحه يمتنع عليه أن يُريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته»**، يعني: بالله عليكم لـمَّا يقول الله عز وجل: **{إلى ربها ناظرة}** أو **{وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا}** لو كان مقصود الله عز وجل: **{وجاء ربك}** يعني ملَكٌ عظيم من الملائكة الذي ربَّى النبي ﷺ، ولاحظوا مثلاً: قصة ملَك عظيم ربَّى النبي ﷺ، حتى في ذكر السيرة لا يوجد هناك مثل هذا، يعني لا يوجد حتى وجه من الشبهة تقول: هناك ملك اسمه – وتفرض اسمًا معينًا – ورد في السيرة هو الذي ربَّى النبي ﷺ فيصير، حتى هذه القصة غير موجودة، إنما ألَّف قصة فقط هكذا ليحلَّ المأزق والإشكال الموجود في هذا النص.

لو كان هذا هو المُحقّق في نفس الأمر، أنه **{وجاء ربك}** يعني: وجاء ملكٌ عظيم من ملائكة الله عز وجل ربَّى النبي ﷺ، فيتحدث الله عز وجل عن مجيئه،

هل مثل هذا الخطاب هو خطاب متطلب هداية الخلق؟ أم هو خطاب مَن يتعامل مع الخلق فيُوقعهم في الإضلال؟

أنا مرَّة ناقشتُ أحد الشباب وصار نقاش طويلاً فأوردتُ له حديث النبي ﷺ: **((ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر))** وأوردتُ الحديث، فقال لي: أنت غير فاهم المقصود، النبي ﷺ لمَّا ذكر هذا الحديث مقصوده أن يُحفِّز الصحابة أن يقوموا الليل. قلت له: جميل جدًّا، يعني كان مقصوده أن يحفّز الصحابة إلى قيام الليل بـ(كذبة) يعني يقول لهم: ترى الله عز وجل ينزل ويقول لكم كذا ويقول كذا و يقول كذا، لكن هو في الحقيقة لا ينزل، هو يمرر[5] عليكم هذا الموضوع من أجل أن يحفّزكم ويُشجعكم، وبالتالي أنا مُضلَّل في ضوء هذا النص النبوي مثل تضلل صحابة النبي ﷺ الذين توهموا المعنى الذي تذكره أنتَ؟

يعني مثلاً: لما يقول النبي ﷺ في الحديث لما أقبل عليه رجل – وناقشت أحدهم في ذلك – فقال: أين أبي يا رسول الله؟ فقال: **((في النار))**[6]. ولَّى الرجل ، قفّى ، فدعاه النبي ﷺ وقال: **((إن أبي وأباك في النار))**، فيقول: ترى أنك لم تفهم الحديث، ليس المقصود أبي – الذي هو أبو النبي ﷺ – المقصود عمّ النبي ﷺ الذي هو أبو لهب. طيب: لماذا هو عمّه أبو لهب؟ يقول: لأن في اللغة يسوغ أن يُطلق على العم أب.

لاحظ هنا الفكرة الأساسية التي أطرحها، هل الإنسان الذي يتفاعل مع النص باعتباره أنه يتطلب مُراد المتكلم، أم باعتبار أن عنده عقيدة أن والد النبي ﷺ ليس في النار، وبالتالي يتطلب مخرجًا من هذا المأزق الذي يُتوهم من هذا الحديث؟

فقلتُ له: طيب هل الرجل لما قال له النبي ﷺ **((إن أبي وأباك في النار))** لماذا قال ذلك النبي ﷺ؟ قال: لمواساته. فقلت له: من جميل المواساة أن يقول الرسول لرجلٍ: ترى شُفت أبوك الذي أولدك وعمّي أبو لهبٍ الذي قال الله عز وجل فيه : **{تبت يدا أبي لهب وتب}** ترى كلهم موجودين في النار. أنا أقول له: هذا مثل أن يُقال لإنسان: ترى فرعون وأبو جهل و كذا كلهم موجودين في النار. قلت له: هذا ليس مقصود بالمواساة، فإما أن الصحابة فهموا مُراد النبي ﷺ فهمًا

[5] لم تتوضح هذه الكلمة في المحاضرة ، فكتبت على ما هو الأقرب إلى الظن .
[6] الأستاذ العجيري قال (أباك في النار) ، لكنها وردت في صحيح مسلم هكذا (في النار) .

قبيحًا في مقام المواساة، أو لم يفهموا مُراد النبي ﷺ وتوهم أن والد النبي ﷺ حقيقةً، فأنا أتوهم حديث النبي ﷺ ما توهمه.

فالشاهد من الأشياء الأساسية التي ينبغي أن نُدركها فيما يتعلق بطبيعة النص القرآني أن المتحدث بهذا النص هو كاملٌ في نُصحه للخلق، كاملٌ في هدايته لهم، كاملٌ في قدرته تبارك وتعالى في التعبير عمَّا يريد من المعاني، وبالتالي يستلهم الإنسان مقامات الهداية من هذا النص في ضوء هذه المعطيات.

يعني: من الأشياء الجميلة التي يستطيع الإنسان أن يُدركها ويُلاحظها من طبيعة النص القرآني أن الله عز وجل قد جعل القرآن على طبيعة يجعله موردًا لتطلب الهداية عظيم :

من الأشياء مثلاً: حفظ النص وعدم ضياعه أو تحريفه: يعني حتى يكون هذا النص محلًّا للاهتداء ومحلًّا للاستدلال لابد أن يكون النصّ محفوظًا، لأنه إذا لم يكن محفوظًا يمكن أن يسري الوهم أن هناك جزءا حُذف من القرآن الكريم لو علمنا به قد تتغيَّر البنية الاستدلالية عندنا.

ثانيًا: انسجام النص وعدم اختلافه: لأن القرآن الكريم كتاب هداية، فالله عز وجل جعله على طبيعةٍ من عدم التناقض، يقول الله عز وجل: **{أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}** فيه نوع من أنواع الانسجام.

تيسير النص: **{ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر}**.

وضوح النص وبيانه: وهذا متعدد في آيات القرآن، **{يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا}**، وكثيرة الآيات المتعلقة بهذه القضية.

عربية النص: لما أنزل الله عز وجل القرآن باللغة العربية، ميزة اللغة العربية عدة امتيازات :

أول قضية: أن المُرْسَل بهذا النص العربي هو عربيٌ ﷺ، وبالتالي لما يُناط به دور توضيح هذا النص يستطيع أن يتفهّم عربية القرآن فيُبلِّغ عربيته للناس.

المعطى الثاني: أن القوم الذين أُرسل إليهم النبي ﷺ، كانوا عربًا، وبالتالي لما جُعل القرآن عربيًا صاروا قادرين على تفهم هذا النص العربي.

الأمر الثالث: أن ميزة العربية أنها من أوسع اللغات، وبالتالي يستطيع الإنسان ويستطيع الخالق تبارك وتعالى أن يُعبِّر من خلالها عن المعاني بشكل أفضل بكثير جدًّا من كثير من اللغات الأخرى : سِعة اللسان العربي.

هذا ما يتعلق بالقاعدة الأولى.

القاعدة الثانية: (الأصل إجراء النصوص على الظاهر).

الإمام الشافعي – عليه رحمة الله تبارك و تعالى – يقول: **«والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو سُنّة أو إجماعٌ بأنه على باطل دون ظاهرٍ»**، ويقول الإمام الطبري -عليه رحمة الله تبارك وتعالى-: **«وغير جائز ترك الظاهر المفهوم إلى باطنٍ لا دلالة على صحته»**.

في تقييمي وتقديري أن الذي يُطلق القاعدة على هذا النحو ينبغي أن يكون ملتزمًا من جهة الأصل بفكرة تقسيم العربية وتقسيم اللغة عمومًا إلى حقيقة ومجاز، يعني إذا قال الإنسان **" الأصل حمل النص على الظاهر"** فمعناه يجوز للإنسان أن يخرج عن الظاهر إلى معنىً باطنٍ لقرينة، وحقيقة هذا الكلام – الخروج عن الظاهر إلى المعنى الباطن – هو فعل التأويل، يعني بمعنى: أن الإنسان يصرف اللفظ من معناه الظاهر إلى المعنى المرجوع لقرينة، هذا هو التأويل، والتأويل قضية مبنية على فكرة انقسام اللغة إلى حقيقة ومجاز، وبالتالي معنى التأويل هو الانصراف عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي لقرينة مُوجبة لهذا الانصراف.

وفيه جدل، يعني يمكن يدركونها كثير من الزملاء في قضية تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز، ولست الآن بصدد الحديث عن هذه القضية، هذه قضية طويلة جدًّا، قضية الحقيقة والمجاز وانقسام اللغات إليها من عدم انقسامها، وما هي الآثار المترتبة؟ ولماذا **(تنكّر ابن تيمية لقضية المجاز؟)** ولماذا سمَّى ابن القيم – عليه رحمة الله تبارك وتعالى - في كتاب **(الصواعق المرسلة)** طاغوت المجاز؟ توجد وجه نظر موجودة داخل الدوائر العلمية – بالمناسبة – تتنكّر لفكرة الحقيقة والمجاز، وبالتالي التعبير عن قاعدة **(الأصل الحمل على الظاهر)** لا ينسجم في تقييمي وتقديري مع مَن يتنكّر لقسمة اللغة إلى حقيقة ومجاز، وبالتالي أحد البدائل لهذه القاعدة أن يُقال: **(الواجب حمل النص في ضوء سياقه)**، هذه

العبارة عندي أنها أدق، وأن هذه العبارة تشتمل على المذهبَين من غير إحداث ارتباكٍ فيما يتعلق بفكرة الحقيقة والمجاز.

إذا قلتُ **"الواجب حمل النص في ضوء سياقه"** فمن يقول أن وجود المجاز لا يستشكل هذا الإطلاق، ومن يُنكر المجاز لا يستشكل هذا الإطلاق، **"الواجب حمل النص في ضوء سياقه"** يعني: السياق من الضروري إعماله في محاولة فهم النص، إذا جرَّد الإنسان اللفظة من السياق قد يعجز عن فهم مدلول تلك اللفظة، وأحيانًا تركيب السياق كاملاً يكشف للإنسان عن المعنى المجمل الموجود في هذه الجملة.

وأذكر مثالاً، يقول ابن تيمية: **«اللفظ لا يستعمل قط مطلقا، لا يكون إلَّا مقيدًا، فإنه إنما تقيد بعد العقد والتركيب، إمَّا في جملة اسمية أو فعلية من متكلم معروف قد عُرفت عادته بخطابه وهذه قيود تُبيِّن المراد بها»** يعني: ابن تيمية يؤصِّل فكرة معينة، يقول: اللفظة المفردة المجردة لا تفيد معنىً بذاتها، يعني إذا قلتُ لكم **(عين)** ما المعنى الذي ينقدح في ذهنكم جميعًا؟ العين الباصرة، والغالب تنقدح في الذهن لكثرة الملابسة، أنها أقرب مدلول ينصرف في الذهن، لكن هل فيكم أحد يستطيع أن يعرف ما الذي قصدتُه بـ **(عين)** لما قلتها؟ ما هو المعنى من المعاني الذي قصدتُه بـ **(عين)**؟ يمكن عين الجاسوس، عين الماء، عين الذهب، وغيرها من الأعيان، لكن ما المعنى الذي قصدتُه بحيث يستطيع الإنسان منكم أن يقسم ويقول **(والله العظيم أنتَ قصدتَ هذا المعنى)**؟

لا يستطيع الإنسان أن يُدرك المعنى الذي أردتُّ بهذه الكلمة ما لم أضع هذه الكلمة في سياق وفي جملة، مثلاً **"شربتُ من عينٍ"** تصير واضحة وتقصد عين ماء، **"قبضنا على عينٍ كان يجس علينا"** تصبح المسألة واضحة، تقصد الجاسوس.

فابن تيمية يقول: ضروري إعمال السياق في محاولة تفهم مفهوم الكلام. يقول ابن دقيق العيد – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – في مركزية إعمال السياق في العملية الاستدلالية، يقول: **«إن السياق طريق إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، ولم أر من تعرَّض لها في أصول الفقه بالكلام عليها وتقليل قاعدتها المطولة إلَّا بعض المتأخرين ممَّن أدركنا أصحابهم، وهي قاعدة متعيِّنة على الناظر، وإن كان ذات شغب على المناظر»** يعني يقول: هذه قاعدة مركزية

مهمَّة جدًّا ومع ذلك أصدائها داخل المدونة الأصولية ليس بالمقام اللائق بها، كُتبَ لكن ليس بالمقام اللائق به.

الإمام العلامة ابن القيم يقول: **«السياق يُرشد إلى تبيين المُجمل، وتعيين المحتَمَل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغلط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: {ذق إنك أنت العزيز الكريم} كيف تجد سياقه، يدلُّ على أن دليل الحقير»** الآن لمَّا يقرأ الإنسان **{ذق إنك أنت العزيز الكريم}** سياق الآية إنما ذُكرتْ في حق الكافر المُعذَّب في النار، طيب: هل الله عز وجل يريد أن يصف المعذّب الكافر في النار أنه عزيز كريم؟! لا، ليس المقصود هذا، هذا من جنس قول أهل العربية، يعني: أنا أقول لواحد ضعيف البنية ..... وأقول له: **"خذ يا قوي أنت أقوى واحد في الدنيا"** هذا كله يُقال على سبيل السُّخرية والهُزء؟

طيب: كيف عُرف أنه على سبيل السخرية والـهُزء؟ السياق؛ لأن هذه الآية **{ذق إنك أنت العزيز الكريم}** لو قيلت لأهل الجنة لكانت ممدوحة، لكان دلالة على أنهم ممدوحين بهذه الصفة، لما صُرفت إلى أهل النار بيَّن السياق – أحيانًا السياق اللفظي أو السياق الحالي – يُبيِّن مراد المتكلم، ولذلك من المهم جدًّا إعمال السياق.

القاعدة الثالثة: (ضرورة تفسير الوحي بالوحي).

طبعًا الوحي – كما تعلمون – على طبيعتين: قرآن وسُنَّة النبي ﷺ، وإن من أجود الأدوات التفسيرية في النص القرآني أن يفسّر القرآن بالقرآن، وأن يفسّر القرآن بسنة النبي ﷺ، ولذا يقول ابن تيمية – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – متحدِّثًا عن أحسن طرق التفسير: **«فإن قال قائلٌ: فما أحسن طُرق التفسير؟ فالجواب: أن أصحّ الطرق في ذلك أن يفسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكانٍ فإنه قد فُسِّر في موضعٍ آخر، وما اختُصر في مكانٍ فقد بُسط في موضعٍ آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسُّنَّة فإنها شارحة للقرآن مُوضحة له»**.

فالشاهد أن أحد الأدوات لفهم النص القرآني هو تطلب مُراد المتكلم من خلال خطاب المتكلم، يعني هذه القضية مفترض أنها تكون بدهية، يعني: أفضل

من يستطيع أن يفسّر الكلام هو من أطلق هذا الكلام، وبالتالي من البداهة العقلية أن يتطلب الإنسان مُراد الله عز وجل من خلال القرآن، وأعرف الناس بالقرآن هو رسول الله ﷺ، وبالتالي من أعرف الناس بالقرآن يُتطلَّب معنى القرآن من خلاله ﷺ.

وخذوا هذه الأمثلة من تفسير القرآن بالقرآن: يقول الله تبارك وتعالى مثلاً: **{والسماء والطارق * وما أدراك ما الطارق * النجم الثاقب}** فيقول العلماء: إن الطارق هو النجم الثاقب. مثلاً يقول الله تبارك وتعالى: **{ومما رزقناهم ينفقون}** ما الذي رزقهم؟ يقول الله عز وجل: **{ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو}** يعني العفو الزائد عن الحاجة، ما هو المأمور به في الصدقة و النفقة ؟ الشيء الزائد عن حاجته. يقول الله تبارك وتعالى: **{والأرض بعد ذلك دحاها}** ما معنى دحاها؟ **{أخرج منها ماءها ومرعاها}** هذا هو دحي الأرض. وكثيرة هي الآيات، **{يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض}** قال العلماء تفسيرها: حين يقول **{ويقول الكافر يا ليتني كنت ترابا}** يعني يتمنى أن يُسوَّى بالأرض عندما يرى البهائم والأنعام سُوّيت بالأرض تُرابًا فيتمنى أن يكون تُرابًا، هذا تفسير الآية.

طبعًا من القضايا الأساسية التي ينبغي ملاحظتها وإدراكها: بعض آيات القرآن يتم تفسيرها داخل إطار النص القرآني وينعقد الإجماع على أن هذا تفسير لها من الله تبارك وتعالى.

وثمَّة نوع من أنواع الفعل البشري الإنساني في عملية التفسير، يعني بمعنى: تفسير القرآن بالقرآن لا يلزم بالضرورة أن يكون حقًّا كله، لماذا؟ لأن جزء ممَّا يُدعى أن تفسير القرآن بالقرآن هو جزء من الاجتهاد البشري الإنساني، يعني: الله أورد الآية ثم يجيء المفسِّر فيقول: هذه الآية مفسَّرة بهذه الآية، فقد يكون مُصيبًا في تفسيره لهذه الآية بتلك، وقد يكون مُخطئًا. يعني: عندنا مواضع إجماع انعقدت عند العلماء تدل على قطعية هذا التفسير القرآني، مثل قوله عز وجل: **{والسماء والطارق * وما أدراك ما الطارق * النجم الثاقب}**، السياق العربي يدل على هذا، والإجماع منعقد على أن النجم الثاقب هو تفسير الطارق، وأن الله ساق الآية هذا السياق. كذلك **{والأرض بعد ذلك دحاها * أخرج منها ماءها ومرعاها}** متفقين العلماء على هذا.

لكن بعض ما يُدخل داخل إطار تفسير القرآن بالقرآن لا يلزم بالضرورة أن يكون عائدًا إلى الفعل الإلهي وأنه جزء من فعل البشر.

طيب: إذا كان من جنس فعل البشر فهو كذلك على نوعين:

النوع الأول: قد يكون هذا البشر اسمه محمّد بن عبد الله ﷺ، رسول الله، الرسول هو الذي يفسَّر، وبالتالي يكتسب قوة تفسير النبي ﷺ للقرآن بالقرآن من عِصمته ﷺ، من رسالته، وبالتالي يكون معنىً مُحكمًا مصححًا في إطار تفسير النص القرآني. يعني مثلاً: يقول الله عز وجل: **{وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلَّا هو}** قال النبي ﷺ: **((مفاتح الغيب خمس، ثم قرأ: {إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت} »** يعني: لاحظ يقول **{وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو}** يقول: هل تريدون معرفة مفاتح الغيب؟ مفاتح الغيب خمسة. أين هذه الخمس؟ قالها الله عز وجل في القرآن، تفسير هذه الآية بهذه الآية، مَن الذي قال لنا هذا الكلام؟ الرسول ﷺ، وبالتالي دلالة هذا التفسير دلالة مُحكمة مقبولة.

لما يقول الله عز وجل مثلاً: **{الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم}** جاء الصحابة مستشكلين هذه الآية، كانوا متخوّفين: أيُّنا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: **((ليس كما تقولون {لم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ} يعني بشركٍ، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: {وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم}؟!))** فقال لهم: ترى الظلم {لم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ} مفسَّرة بقول الله عز وجل: {إن الشرك لظلم عظيم}.

فالشاهد: يكتسب صفة ممتازة جدًّا كون تفسير القرآن للقرآن الكريم إذا أتى من جناب النبي ﷺ، ومع ذلك – هذه ملحوظة نمر عليها سريعًا – أنه لا يلزم أن تكون منحصرة دلالة الآية فيما فسَّره ﷺ، بعضها تكون كذلك، يعني: **{ولم يلبسوا إيمانهم بظلم}** تفسير الظلم هو الشرك العظيم، ولا تحتمل معنىً آخر، لكن في بعض أنماط التفسير النبوي يكون ما ذكره النبي ﷺ من أوجه التفسير داخلاً قطعًا في دلالة الآية، لكن لا يلزم بالضرورة أن تكون دلالة الآية منحصرة فيها. وهذه مسألة الآن سنذكرها لما نذكر طبيعة التفسير النبوي.

الله عز وجل لمَّا تكلَّم عن رسوله ﷺ بيَّن لنا جُملة من أدوار النبي ﷺ، يعني: النبي ﷺ لمَّا بعثه الله عز وجل للخلق أناط به جملة من الوظائف، عنده وظائف النبي ﷺ في تفاعله مع الخلق.

يقول الله عز وجل: **{وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون}** يعني وظائف النبي: تبليغ الناس الوحي، تزكية النبي ﷺ لصحابته، تبليغه حكمته (السنة) ﷺ. من وظائف النبي ﷺ منطوق عليه في الآية: **{وأنزلنا إليك الكتاب}** ما السبب؟ **{لتبين للناس ما نزل إليهم}** حتى يقع تبيان هذا الوحي على لسان النبي ﷺ، قال ابن مسعود: «ما من شيءٍ إلَّا بُيِّن في القرآن، ولكن فهمنا يقصر عن إدراكه، فلذلك قال الله تعالى: **{لتبين للناس ما نزل إليهم}** ».

القرآن في حقيقته بيِّن، لكن لتقاصر أفهامنا نحتاج إلى المبيِّن ﷺ.

الإمام أحمد يقول: «السنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسُّنة تُفسِّرُ القرآن، وهي دلائل القرآن». السنة تفسِّر القرآن. قال أبو عمرو العلاء – أحد القُرَّاء السبعة -: «الحديث يفسِّر القرآن»، قال عبد الرحمن المهدي: «الرجل أحوج للحديث من الأكل والشرب، والحديث يفسِّر القرآن»، هذا معنى متواتر على ألسنة السلف.

من الآثار الجميلة المروية عن أيوب السختياني أن رجلاً قال لمطرَّف بن الشِّخِّير – أحد أئمة التابعين – يسأل مستشكلا، قال: «لا تحدِّثونا إلَّا بالقرآن» - يعني جماعة من المتحدِّثين يتحدثون بسنة النبي ﷺ بالأحاديث، أبدى هذا الرجل نوع من أنواع التضجُّر، قال: لا تحدثونا إلَّا بالقرآن، ما نبغي الحديث. فقال له مطرف بن شخير: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً، لكن نريد مَن هو أعلم بالقرآن مِنَّا»، ترى كلنا مقصودنا القرآن الكريم، لكن مقتنعين منهجيًا أن الرسول ﷺ هو أعلم بالقرآن مِنَّا، ولذا نطلب حديثه ﷺ. تطلباً للقرآن؟! يعني: أنت ذاهب بعيدًا ومتوهم أننا منصرفين عن القرآن إلى غيره، لا، الغرض من تعلم سُنَّة النبي ﷺ أن سُنَّة النبي ﷺ هي السُّنة المبيِّنة لكتاب الله تبارك وتعالى.

لما يتحدث الإنسان عن طبيعة التفسير النبوي للقرآن الكريم هي إجمالاً ترجع إلى المعطيات الآتية:

1. أن النبي ﷺ يفسِّر مفردات وغريب القرآن، يعني: لفظة يحتاج الصحابة إدراك معناها على جهة التحديد، فيُبيِّنُ لهم النبي ﷺ طبيعة

هذه اللفظة ومفهومها. مثال: عن أبي سعيد: قال رسول الله ﷺ: **((يَجِيءُ نُوحٌ وَأُمَّتُهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ أَيْ رَبِّ، فَيَقُولُ لِأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ : لاَ ، مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيّ، فَيَقُولُ لِنُوحٍ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ ﷺ وَأُمَّتُهُ، فَنَشْهَدُ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ، وَهُوَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}** قال ﷺ: **((وَالوَسَطُ العَدْلُ))**. ففسَّر النبي ﷺ وسطًا يعني عدولاً.

عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي ﷺ قال في قوله تعالى: **{ذلك أدنى ألا تعولوا}** : قال النبي ﷺ **((ألا تجوروا))** فعرفنا الآن لفظة **{تعولوا}** معناها: تجوروا.

2. من وظائف النبي ﷺ: **(تبيين المبهم)** : أحيانًا يتناول النص شخصًا أو أشخاصًا موجودين في الواقع، لكن يُبهم ذكرهم، لا يذكرهم بالأسماء بحيث يُدرك الإنسان بأنهم داخلين في إطار النص بالقطع. عن عياض الأشعري قال : لما نزلت هذه الآية **{فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه}** قال رسول الله ﷺ: **((هم قوم هذا))** ، يعني أبي موسى الأشعري - الأشعريين الذين أتوا مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. هذا مثال على ما ذكرناه قبل قليل.

هل معنى تفسير النبي ﷺ لهذه الآية انحصار مدلول **{فسوف يأت الله بقوم يحبهم ويحبونه}** في قوم أبي موسى الأشعري فقط؟ .. قوم أبي موسى الأشعري قطعًا داخلين في دلالة الآية، هم قطعًا ممَّن أتى الله عز وجل بهم، وهو جلَّ وعلا يُحبهم ويُحبونه، هذا قطعًا، لتفسير النبي ﷺ، لكن هذا لا يمنع من أنَّ ثمَّة أقوامًا آخرين أبهم الله عز وجل ذكرهم في الآية هم داخلين في دلالة الآية. هذا الذي قصدناه، أنه لا يلزم بالضرورة أن تنحصر تفسير الآية في التفسير النبوي.

3. من أدوار النبي ﷺ **(تخصيص العام)**: تأتي الآية عامّة، فمن أدوار النبي ﷺ في بيان النص القرآني أن يُخصِّصها، يقول الله تبارك وتعالى مثلاً: **{حرمت عليكم الميتة}** يأتي النبي ﷺ يقول: **((أحلَّتْ**

لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال)).

4. من أدوار النبي ﷺ **(تقييد المطلق)**، يقول الله تعالى: **{والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما}** لكن هل نقطع اليد من أطراف الأصابع إلى العضد؟ هذه كلها تسمى يد. من أين نقطع يا رسول الله؟ قال: **((من الرسغ))** الكف هي التي تُقطع فقط، هذا بُيِّن مُقيَّدًا في سنة النبي ﷺ.

5. من أدوار النبي ﷺ **(بيان المُجمَل)**. القرآن الكريم مثلاً نزل بذكر الصلاة، نزل بذكر الحج، بالوضوء، بالصيام، فيأتي النبي ﷺ يفسِّر لنا مُجمل هذه القضية، يُبيِّنُ لنا ﷺ تفاصيل ما يتعلق بالصلاة، بالزكاة، بالصيام، بالحج، بأحكام الوضوء، ولولا سُنّة النبي ﷺ لَما عرفنا الأحكام التفصيلية الواقعة لهذه المجملات القرآنية.

من الأشياء التي نستطيع أن نُلحقها بالتفسير النبوي، يعني: الآن تكلمنا عن قضية تفسير الوحي بالوحي، وتكلمنا عن أهمية أن نفسّر القرآن بالقرآن، وأن نفسر القرآن[7] بالسنة النبوية. وبالمناسبة: المفسرين على مناهج، مثلاً – كسؤال تحريري – ما هو التفسير، الذي يعرف المؤلفات في تفسير القرآن الكريم يُدرك أن كل عالم يخط لنفسه خطًّا منهجيًا في تفسير النص القرآني، فتجد عالم مثلاً يحتفي ويعتني بموضوع البلاغة في النص القرآني. ما هو أهم كتاب تفسير في بيان البلاغة القرآنية؟ أهم كتاب، كتاب **(الكشاف)** للزمخشري. ما هو الكتاب الذي يحاول صاحبه يستوعب ما يستطيع استيعابه من أقوال المفسرين – يعني فرز مقولاتهم – في تفسير الآية القرآنية الواحدة؟ كتاب **(زاد المسير)** للإمام ابن الجوزي، تلاحظ أنه يذكر فيلخص لك، و (القضية ليست نقل وتفصيل الآثار)[8].

مثلاً مَن مِن المفسرين الذي اعتنى بجمع الآثار وحشدها في تفسير الآيات القرآنية ؟ كتاب السيوطي **(الدر المنثور في التفسير بالمأثور)**، يُجمِّع، يُجمِّع.

[7] الأستاذ العجيري قال في المحاضرة : " أن نفسر سنة النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة النبوية " ، و لعله أخطأ سهوًا . و الصواب أعلاه.
[8] الجملة بين قوسين لم تتوضح في المحاضرة ، فكتبت على أقرب معنى لها .

موطن السؤال: مَن هو العالِم، مِن العلماء مثلاً التفسير اللغوي للقرآن، مثلاً **(التفسير المحيط = البحر المحيط)** لابن حيّان على سبيل المثال، وهكذا عندنا أنماط من التفسير.

ما هو التفسير الذي اعتنى صاحبه بتفسير القرآن بالقرآن؟ الشنقيطي، في **(أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن)**. طيب: ما هو التفسير الذي اعتنى صاحبه بتفسير القرآن بالسنة النبوية؟ **(تفسير القرآن العظيم)** للحافظ ابن كثير – عليه رحمة الله تبارك وتعالى -. فهذا أحد المواطن.

طيب: أحد الأشياء الملحَقة بالتفسير النبوي للقرآن هو: أهمية العناية بأسباب النزول لتفهم معنى الآية القرآنية. أذكر مثالاً واحدًا – والأمثلة متعددة - ، مثلاً: من الدلائل الدالة على هذا الأصل العظيم، يقول الله تبارك وتعالى: **{إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم}**، لو قرأ الإنسان هذه الآية القرآنية ما حكم السعي بين الصفا والمروة في ضوء هذه الآية؟ يقول الله عز وجل: **{إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر}** يقول: **{فلا جناح عليه أن يطوف بهما}** لو أراد الإنسان أن يستخلص الحكم التكليفي للسعي بين الصفا والمروة في الحج، ما حكمه في الآية؟ هل هو واجب؟ هل هو ركن من أركان الحج؟ لا، هل هو اجب؟ لا، مباح؟ هل يمكن أن يتوهم واحد أنه ممكن مكروه؟ قال: **{فلا جناح عليه}** يعني: لو لم يفعله أفضل، إذا كنت مُصِرًّا تفعله فما عليك إثم، لكن لو تتجنّبه أحسن، يمكن أن يتوهم الإنسان هذا.

من الطرائف المتعلقة بهذه الآية إن أحد أئمة التابعين العظماء العلماء – الذي هو عُروة بن الزبير رضي الله عنه – أفضى بهذه الإشكالية لأمنا عائشة، كان يقول لعائشة رضي الله عنها: **«يقول الله عز وجل: {إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما} قال: ما ظننتُ أن من ترك ذلك في حجّه بأسًا»** أنه لو ترك الإنسان السعي بين الصفا والمروة يبدو لي أن ما عليه بأس، فقالت له أُمُّنا عائشة رضي الله عنها: **((يا ابن أختي بئس ما قلتَ))** ثم شرحتْ له القصة. لاحظ الآن أثر تفسير النص القرآني بمعرفة سبب نزوله. القصة وما فيها أن الأنصار في جاهليتهم كانوا يُعظّمون صنمين من أصنام الجاهلية، صنم يُسمَّى إساف وصنم يسمى نائلة، إساف كان موجودًا على الصفا، ونائلة موجود على المروة، وكان سعي الأنصار بين الصفا

والمروة ليس تعظيمًا لشعائر الله وإنما تعظيمًا لإساف ونائلة. دخلوا في الإسلام، وحجوا مع النبي ﷺ، تذكّروا جاهليتهم، ما الذي حصل في أنفسهم؟ أنه كيف نسعى بين إساف ونائلة، نسعى بين جبلين اللذان كنَّا نعظمهما في الجاهلية؟ وقع في أنفسهم جُناح وحرج، فقال الله عز وجل: **{إن الصفا والمروة}** ماذا؟ من شعائر مَن؟ **{من شعائر الله}** ترى لا علاقة لها بقصة إساف ونائلة، **{فمن حج البيت أو اعتمر}** فلا ينبغي أن يقع في نفسه جناح من الطواف بينهما.

إذا عرف الإنسان قصة النزول فهم أنه ليس القصد من سياق الآية ذكر حكم السعي بين الصفا والمروة، وإنما القصد بذكر الآية إزالة الوحشة والحرج و الجناح الذي كان واقعا عند الأنصار.

وكثيرة المدلولات المتعلقة بالقضية هذه، يعني هناك أمثلة متعددة، ومع ذلك من التنبيهات الأصيلة التي ينبغي للإنسان أن يستصحبها لـمَّا يتأمَّل في قضية أسباب النزول وعلاقتها بتفسير النص القرآني هي معينة ومهمَّة في تفسير النص القرآني، وأقوال الأئمة والعلماء في هذه القضية كثيرة، ولكن من القواعد الأصيلة كذلك في هذا الباب أن **(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)**، يعني: السبب مُعين على فهم معنى الآية، لكن لا يصح قصر مدلول الآية التشريعي أو التكليفي على السبب وحده، نستفيد منه أن نفهم معنى النص، لكن لا يصح لقاعدة **(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)** أن يخص الإنسان دلالة الآية في منطقة واحدة.

القاعدة الرابعة - وهي قاعدة مهمة - : (اعتبار العربية أساسًا للفهم وُفق معهود الأُمّيين).

إجمالاً: لو أراد الإنسان أن يُعيد أُمَّهات قواعد الاستدلال سيُعيدها إجمالاً إلى قاعدتين مركزيتين. هذا تنبيه ينبّه كثيرًا إليه ابن تيمية، يقول: تريد أن تلخص موضوع الاستدلال عند أهل السنة والجماعة لابد تحتفي وتعتني ببابين أساسين: الأول: العربية، معرفة بأصول الخطاب العربي، والقضية الثانية: معرفة بأقوال السلف الصالح. تريد تُحسن فهم الكتاب والسنة لابد تُحيط علمًا بالعربية وأصول المخاطبة العربية، وتُحيط علمًا بآثار وأقوال سلف هذه الأمة الصالح.

يقول ابن تيمية – عليه رحمة الله تبارك وتعالى -: **« يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إلَى شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَعْرِفَةُ مَا أَرَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ بِأَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِأَنْ يَعْرِفُوا لُغَةَ الْقُرْآنِ الَّتِي بِهَا نَزَلَ وَمَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَسَائِرُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعَانِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ فَإِنَّ الرَّسُولَ لَمَّا خَاطَبَهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَرَّفَهُمْ مَا أَرَادَ بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَكَانَتْ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ لِمَعَانِي الْقُرْآنِ أَكْمَلَ مِنْ حِفْظِهِمْ لِحُرُوفِهِ وَقَدْ بَلَّغُوا تِلْكَ الْمَعَانِيَ إلَى التَّابِعِينَ أَعْظَمَ مِمَّا بَلَّغُوا حُرُوفَهُ»**.

يقول: يحتاج المسلمون لشيئين في معرفة هداية القرآن، ما هي؟ **« مَعْرِفَةُ مَا أَرَادَ اللَّهُ بِأَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِأَنْ يَعْرِفُوا لُغَةَ الْقُرْآنِ الَّتِي بِهَا نَزَلَ»** التي هي العربية، ويعرفوا أقوال السلف.

واحدة من الملاحظات الجميلة التي أبداها ابن تيمية، يقول: ترى دراية علماء السلف وصحابة النبي ﷺ بمعاني القرآن الكريم هي معرفةٌ تُجانس معرفتهم بألفاظ النص القرآني، وأن النبي ﷺ لـمَّا حرص على تبليغ الناس القرآن حرص كذلك على تبيين معاني هذا القرآن، ولذا الصحابة نقلوا القرآن لفظًا، ونقلوا القرآن كذلك معنىً، ومن هنا يأتي الاحتفاء بالقضيتين.

طبعًا كيف يستطيع أن يُقيم الإنسان دلالة على أهمية العربية في قضية النص القرآني؟ - و أستأذنكم ، هي قضية المفروض أني أشرتُ لها في البداية، لكن أُشير لها هنا - : من رحمة الله تبارك و تعالى لـمَّا تتحدث عن أصول فهم الكتاب والسنة والقواعد ومنهج الاستدلال، كثير من الناس يتوهم أن هذه الأصول مستنبطة عبر ممارسة تاريخية لسلف هذه الأمة الصالح، أنه يُتابع أقوال الصحابة، وكيف تستخلص منها منهجياتهم في التعامل مع النص القرآني ؟ فخلصنا بقواعد معيَّنة، عائدة إلى النظر في مفصل أحوالهم وأقوالهم.

الحقيقة: لما يتأمل الإنسان في هذه القواعد المستنبطة، كلها قواعد مستنبطة حقيقة من الكتاب والسنة، يعني: من كمال رحمة الله عز وجل بنا لـمَّا أنزل القرآن وفوَّض إلينا أن نفهم هذا القرآن، ماذا فعل تبارك وتعالى كذلك؟ أنزل في القرآن أدوات فهم القرآن، ولما نتكلم عن عربية القرآن الكريم، فلمَّا يقول الله عز وجل مثلاً: **{إنا أنزلناه قرآنا عربيا}** ما مقصود الله عز وجل بالتنبيه إلى عربية القرآن؟ أنه ينبغي عليكم أن تفهموه كما يفهم العرب عربيتهم.

يقول الله عز وجل مثلاً: **{إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون}**، يقول: **{كتاب فصلت آيته قرآنا عربيا لقوم يعلمون}، {وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لينذر الذين ظلموا وبشرى للمحسنين}، {نزل به الروح الأمين * على قلبك لتكون من المنذرين * بلسان عربي مبين}.**

يعني لاحظ حجم التأكيدات الموجودة في القرآن الكريم على عربية القرآن، فلابد أن يُفهم القرآن في ضوء عربيته.

الإمام الشاطبي – عليه رحمة الله – لا أستطيع أن أنقل عباراته، لكنّ الإمام الشاطبي محتفٍ جدًّا بهذه القضية، يعني: الذي يقرأ **(الموافقات)** سيُدرك أن الشاطبي المعوَّل عنده في أداة الاجتهاد، يعني: من هو المجتهد عند الإمام الشاطبي في مجال الفقهيات؟ مَن هو الإمام الكبير المجتهد؟ لابد أن يكون مُحيطًا بقضيتين أساسيتين - نظرية الشاطبي - : لابد أن يكون عنده علم وإلمام واجتهاد في مجال العربية، ولابد أن يكون عارفًا عالمًا بمقاصد الشريعة. إذا تحقق لعالمٍ ما إحاطة تامَّة بالعربية مع إحاطة بمقاصد الشريعة فهو المرشّح للإفتاء، هو المرشح للاجتهاد.

ما السبب؟ لأنه لن يصل إلى مقاصد الشريعة حتى يستوعب مفصَّل ما يتعلق بالتشريعات الإسلامية، ولذا له عبارة في مقدمة **(الموافقات)** يُصرّح فيها، يقول: **«لا أحل ولا أُبيح أن ينظر في هذا الكتاب نظر مستفيد ولا مناظر ما لم يكن ريَّانًا من فروع الشريعة»**، يعني: دعوى لا يتوهم الإنسان أنه فقط مقاصد وليس عنده تفاصيل الدلائل الشرعية ولا يعرف القصة هذه .. لا. نظرية أصلاً الشاطبي – و هذا كلام طويل جدًّا – إنما تنبني على ضرورة أن (يُدرَك بالجزئيات التفصيلية)[9]، يُكوَّن منها المقاصد الكلية العامّة، وبالتالي العربية، المقاصد ترى مشتملة على فكرة أن يكون الريّان من فروع الشريعة.

يقول الإمام ابن تيمية -عليه رحمة الله تبارك وتعالى-: **«فَمَعْرِفَةُ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي خُوطِبْنَا بِهَا مِمَّا يُعِينُ عَلَى أَنْ نَفْقَهَ مُرَادَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِكَلَامِهِ ، وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعَانِي ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ ضَلَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ كَانَ بِهَذَا السَّبَبِ ؛ فَإِنَّهُمْ صَارُوا يَحْمِلُونَ كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى مَا يَدَّعُونَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ كَذَلِكَ»**. أحد الإشكاليات العميقة التي دخلت على أهل البدع في

[9] الجملة بين قوسين لم تتوضح في المحاضرة ، فكتبت على أقرب معنى لها

التاريخ الإسلامي أنهم ما عادوا يفهمون القرآن وُفق معهود الأميين من لغة العرب ، و عندما نقول (وُفق معهود الأميين من لغة العرب) نقصد أن من الضروري أن تُنزّل التفسيرات للنص القرآني على ما كان يفهمه أهل العربية في عصر الاحتجاج اللغوي.

يعني مثلاً: لـمَّا يأتي أحدهم في الحياة المعاصرة فيقول: يقول الله عز وجل **{فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره}**. الذَّرة، لا يصح تفسير الذّرة في النص القرآني بأنها هي أصغر جزء مثلا موجود في المادة، أو هي المؤلفة من النيترونات والبروتونات والإلكترونات، لا، ليس هذا القصد. الذّرة تُحمل على معنى الهباءة المتضائلة في الصغر، على معنى النملة، على المعنى الذي كان يُدركه العرب في عصر الاحتجاج اللغوي، وكما ذكرنا أن أحد أصول أبواب البدع هو الاحتجاج بالقرآن الكريم بلغة أعجمية - أنه لا يعرف العربية فيفهم القرآن فهمًا أعجميًا.

ومن طرائف الأئمة في هذا الشأن، مثلاً يقول الحسن: **«أهلكتهم العجمة، يتأولونه على غير تأويله»** يعني: شأن كان مبكّرا، الحسن البصري تابعي، فمع توسع العالم الإسلامي ودخول أعاجم داخل دين الإسلام بدؤوا يفضون إلى القرآن الكريم ويسعون في فهمه وُفق ألسنتهم ، فحصل نوع من أنواع الانحراف.

يقول الإمام مالك بن أنس: **«لا أُوتَى برجلٍ غير عالمٍ بلغة العرب يفسِّر كتاب الله إلا جعلته نكالاً»** يقول: أي شخص يجرؤ على النص القرآني ويفسّره بغير العربية سأعزِّره وأجعله نكالاً للناس.

وكثيرة هي القصص والأخبار و الآثار، لكن خذوا هذه اللقطة المعبرة حقيقة عن أهمية التزام العربية في تفسير النص القرآني:

جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء - وأبو عمر بن العلاء هو من أئمة اللغة الكبار، وهو كذلك من أئمة القراءات – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – وعمرو بن عُبيد – كما يقال – رأس من رؤوس المعتزلة الكبار، فقال عمرو بن عُبيد لأبي عمرو بن العلاء: **«يا أبا عمرو: الله يُخلف وعده؟»** الله إذا وعد الخلق بشيء معيَّن، هل يعدهم ويُخلف وعده تبارك وتعالى؟ فقال له أبو عمرو بن العلاء: **«لن يُخلف الله وعده»** هذا نقص لا يليق بجلال الله عز وجل، لا يُخلف الله وعده. فذكر عمرو آية وعيد، ذكر نصًّا قُرآنيًا في توعد العُصاة مثلاً، فقال له أبو عمرو: **«من العُجمة أِتيتَ يا أبا عثمان»**. الآن سؤالك كان

واقعًا على الوعد، **«هل يُخلف الله وعده»**، وجئت الآن بالاستدلال على الوعيد؟! فيقول له: **«من العجمة أُتيت يا أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تُعدّ خُلفًا ولا عارًا أن تعد شرًّا ثم لا تفعله»** ترى أن ذلك كرمٌ وفضل، **«وإنما الخلف أن يَعَد خيرًا ثم لا يفعله»**.

إذا أنت تفهم العربية تفرّقْ بين الوعد والوعيد، وأن الوعد لا يُخلَف، وأن من مذام الأخلاق أن يُخلف، لكن الوعيد إذا أُخلِف أحيانًا فقد يكون ذلك نُبلاً وكرمًا وشهامةً ومروءةً، ويعتبرون العربي كذلك، لا ينتقصون إنسانًا توعّد شخص معيّن فإذا تمكّن منه عفا عنه، يعتبرون هذا بالعكس نبل وسماحة وكرم.

طيب: قال :**«وأجد هذا في كلام العرب ؟»**[10] أي: هذا الكلام الذي تدّعيه موجود عند العرب؟ قال : **«نعم»**[11] ثم أنشد:

«لا يرهب ابن العم والجار سطوتي ... ولا (أنثني من سطوة المتهددِ)[12] **وإني إذا أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي»**

أوعدته يعني توعدته، أو وعدته لمخلف إيعادي: يعني الوعيد، ومنجز موعدي. وطبعًا هذا أحد جوانب عبقرية الأئمة، انظر مناظرة، الأمثلة العربية سهلة وموجودة، أبيات شعرية موجودة مباشرة، لا تحتاج لشيء، أن نفتش وندور أنها واضحة، لا، هذا من الأئمة الكبار.

الذي يؤكد على مركزية العربية في فهم النص القرآني - وهذه قضية استفدتُها من كتاب صديقي الشيخ (ياسر المطرفي) في كتابه (**العقائدية**)، ذكر ملمحًا جميلاً في آخر الكتاب، برهن من خلاله على أهمية فهم القرآن بأداة اللغة العربية عبر الوسيلة والأداة التالية. قال: أدوات التفسير للنص القرآني ممكن أن تكون من قبيل السُّنة، ممكن أن تكون من قبيل الإجماع، من أسباب النزول، معرفة الناسخ والمنسوخ، هذه أدوات تفسيرية للنص القرآني. قال: خلينا نستعرض حجم السنة النبوية التي فُسِّر بها القرآن. وحتى لا يقومَ بهذا الجهد البحثي تلقائيًا، ماذا فعل؟ هناك بحوث علمية قائمة – رسائل علمية – في كتاب الدكتور خالد الباتلي اسمه **(التفسير النبوي)**، استعرضَ كتاب **(التفسير النبوي)** وحكى الباتلي عدد الأخبار والأحاديث المروية عن النبي ﷺ في شأن تفسير القرآن، واستقرأه

---

[10] الكلام بين قوسين لعمرو بن عبيد .

[11] الكلام هنا لأبي عمرو بن العلاء . و كذلك ما نقله من النشيد .

[12] الجملة بين قوسين لم تتوضح في المحاضرة ، فكتبت على أقرب معنى لها

استقراءً تامًّا، ووصل إلى رقم معيَّن. هذا الرقم الذي وصل إليه الدكتور خالد الباتلي يمثِّل رقمًا ضئيلاً جدًّا من مجموع النص القرآني، ولم يكن من مقصود النبي ﷺ أن يفسّر لصاحبته ما يعرفونه من معنى القرآن الكريم، هو يفسِّر لصحابته ما يمكن أن لا يعرفونه من القرآن الكريم. طيب: كيف عرف الصحابة معنى القرآن الكريم؟ عرفوه من ضوء عربيتهم، كانوا فاهمين الخطاب، وبالتالي عدد محدود في مقابل مساحة كبيرة جدًّا.

ننتقل لقضية إجماع السلف في تفسير النص القرآني، قال: عندنا رسالة علمية **(الإجماع في التفسير)** للشيخ محمد الخضيري، كم عدد الإجماعات المنقولة عن السلف في تفسير النص القرآني؟ كذلك عدد محدود جدًّا في مقابل الكثرة الكاثرة من آيات القرآن الكريم، التي تمَّ تفسيرها من غير أن ينعقد عليها إجماع.

انتقلَ إلى قضية أسباب النزول، كم أحاديث أسباب النزول التي ثبتت عن النبي ﷺ؟ عدد (محدود)[13] في مقابل الآيات الكثيرة. كذلك الناسخ والمنسوخ نفس الشيء.

فخرجَ بنتيجة أن جمهور النص القرآني يفتقر في معرفة معانيه إلى إدراك وإلمام حسن بالقضية العربية.

القاعدة الخامسة : (فهم الكتاب والسنة في ضوء فهم السلف الصالح):

نحن ذكرنا أن النقطتين المركزيتين في فهم النص القرآني تعود إلى فهم العربية، وإلى إحاطة بأقوال السلف الصالح.

طبعًا السلف الصالح له جملة من المفاهيم، لكن نقصد إجمالاً في هذا الإطار القرون الثلاثة المفضلة، التي قال فيها النبي ﷺ: **((خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم))** ويحتل صحابة النبي ﷺ موقعًا مركزيًا من مفهوم السلف الصالح، يعني عمليًا: لُبَّ السلف الصالح وحقيقتهم صحابة النبي ﷺ، والتابعين على مصطلحين: هم تابعين لصحابة النبي ﷺ، وتابعي التابعين هم تابعين لتابعي صحابة النبي ﷺ.

طبعًا ثمَّة معطيات موضوعية يُدرك الإنسان من خلالها لماذا هذا الاحتفاء والتصدير لصحابة النبي ﷺ في فهم النص القرآني، يعني: إذا قال قائل: هذا

[13] الكلمة بين قوسين لم تتوضح في المحاضرة ، فكتبت على أقرب معنى لها

القرآن بين أيدينا وهؤلاء كما يقال بشر ورجال ونحن بشر ورجال، لم لا نفهم القرآن الكريم استقلالاً عن فهومهم؟

نقول: الإشكالية القائمة الموجودة التي لا يريد بعضهم أن يعيها أن ثمّة فوارق موضوعية هائلة بيننا وبين صحابة النبي ﷺ، هناك معطيات موضوعية عقلانية متى استوعبها الإنسان سيُدرك أنه مُلزم بمقتضى الأشياء وطبيعتها أن يتنازل عن قناعاته مقابل قناعاتهم رضي الله عنهم وأرضاهم.

مثلاً: من المعطيات الموضوعية ما حباهم الله عز وجل به من ملكات عقلية ونفسية وروحية.

من الأشياء ما كان لديهم من الديانة الباعثة على تطلب الحق والتوفيق لإصابته. كانت ديانة صحابة النبي ﷺ على مستوى رفيع جدًّا، بحيث همّتهم لمعرفة مُراد الله عز وجل ومراد النبي ﷺ أعلى بكثير جدا من مُراداتنا، يعني: من أجمل الأدوات التي استخدمها بعض العلماء في التعبير عن فكرة عدالة صحابة النبي ﷺ وكمال دياناتهم، يقول: تخيّل – مع التجوز في العبارة – مَن هم مَن يمكن أن يكون أسوأ موجود في جيل صحابة النبي ﷺ ؟ يعني أقلهم قدرًا يكون أصحاب الذنوب و المعاصي الذين كانوا موجودين في زمن النبي ﷺ، ومن أحط الذنوب و أخسها ذنب الزنى، يقول: انظر من وقع ولابس ذنب الزنى من صحابة النبي ﷺ وقارنهم بالأولياء والعُباد الموجودين في هذا الزمان ولاحظ فرق العبودية الموجودة بينهم، انظر حجم المقامات الإيمانية العظيمة التي كان عليها من وقع في الزنى، عندنا ماعز، عندنا الغامدية، وغيرهم من صحابة النبي ﷺ، عندنا شارب للخمر يسبُّه أحد الصحابة يدعو عليه ويقول: ما أكثر ما يؤتى به؟ فيقول له النبي ﷺ: **((لا تسبُّوه فإني ما علمتُ عليه إلَّا أنه يُحب الله ورسوله))** تخيَّل.

فالشاهد أنه إذا أدرك الإنسان هذا التعبّد وهذه الديانة العظيمة التي كانت موجودة عندهم يُدرك أنهم كانوا يستنفدون من وسعهم وطاقتهم وجهودهم العقلية في تطلب مراد الله عز وجل ما لا يُمكن أن يقع لنا مثله.

من الأشياء : ما كان عندهم من الإحاطة بعلوم العربية، بل هم معدنها و أصلها، هم أصلا أهل الاحتجاج اللغوي، وبالتالي إذا قلنا في النقطة السابقة: إن المعوَّل عليه الأكبر هو فهم القرآن في ضوء عربيته، فمن كان يتكلم بالعربية سليقةً ويُحتجُّ بكلامه أولى ممَّن هو مضطر أن يتعلَّمها تعلُّمًا، مهما تعلَّمنا لا يمكن أن يصل الواحد منا في فهم العربية من جنس فهم أبي بكر وعمر وعثمان وعلي

وجمهور صحابة النبي ﷺ، بل فهم أبي جهل للنص القرآني أفضل من فهم كثير من أبناء هذا الزمان، أبو جهل يفهم القرآن أفضل، لأنه أقرب.

من الأشياء المركزية والمهمة والتي تشكل علامة فرق بيننا و بين صحابة النبي ﷺ أنهم الجيل الذي عاصر تنزيل النص القرآني، .....[14] مركزية وأهمية أسباب النزول، وما عرضت عليه من ذكر أسباب النزول المهمة في تفسير النص القرآني كثيرة، يعني: ما ذكرتُ إلَّا حادثة واحدة، حديث عروة، وإلَّا هناك أحاديث كثيرة جدًّا.

طيب: الذي عاصر عصر التنزيل و عايش مناسبات النزول القرآني سيكونُ مُلِمًّا مُدرِكًا لتفاصيل ما يتعلق بهذا الشأن أكثر ممَّن أتى بعد ذلك.

من أهم القضايا: الدلالات الشرعية المتكاثرة المتنوعة التي تدل على ضرورة الالتزام بهدي صحابة النبي ﷺ، وما أخفيكم أني عاجز تمام العجز هنا من سرد المقولات الكثيرة جدًّا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بهذه القضية، لكن أقتصر على دلالة واحدة، أزعم أنها دلالة قوية جدًّا، يقول الله تبارك وتعالى: **{فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا}** تريد أن تحقق الهداية :آمن، لكن اجعل إيمانك مثل إيمان الصحابة، **{فإن آمنوا}** يعني الآتين لاحقًا **{بمثل ما آمنتم به}** يعني يا صحابة النبي ﷺ **{فقد اهتدوا}** والأحاديث والآيات متعددة وكثيرة جدًّا، يعني أظنّ أن الجميع يُدرك كثيرا منها.

والقاعدة الضابطة في هذا الباب أننا لا ننازع في كمال هداية صحابة النبي ﷺ، وكمال إيمانهم، يعني لابد أن تكون ثمّة نوع من العلاقة الطردية بين حُسن الفهم وكمال الاهتداء، يعني مستحيل أن يكون صحابة النبي ﷺ كاملين في إيمانهم واهتدائهم وهم سذج لا يفهمون الكتاب والسُّنة، كمال الاهتداء الواقع لصحابة النبي ﷺ إنما هو ناشئ من كمال معرفتهم وعلمهم بالكتاب والسنة.

ودلائل هذا وأماراته متعددة في الكتاب والسنة، يعني: من جميل المواقف المعبّرة عن هذا الإطار أن النبي ﷺ يُقابل (كعب بن مالك)[15] فيسأل (كعب بن مالك)[16] فيقول له : **((أي آية في كتاب الله تبارك وتعالى أعظم؟))**، تخيلوا لو لم يرد هذا النص النبوي، لو ما جاءنا هذا النص النبوي مطلقًا، حتى يُدرك الإنسان قيمة

---

[14] الكلام لم يكن واضحا .

[15] أخطأ الأستاذ العجيري في اسم الصحابي ، فقال كعب بن مالك !! و الصحيح أنه أبيّ بن كعب رضي الله عنهما .

[16] بل أبي بن كعب رضي الله عنهما .

الصحابة وعبقريتهم، لو قُدّر أن هذا النص النبوي لم يرد بتاتًا وطُرح هذا السؤال علميًا: ما الآية الأعظم الموجودة في كتاب الله تبارك وتعالى؟ صدقوني سنضرب أخماس في أسداس، ماذا سيحدث، أناس سيقولون: من أعظم الآيات القرآنية مثلاً آية الدين لما فيها من عظيم التشريع والتفصيل و التشقيق في الأحكام المتعلقة بها. وواحد يجيء بآية معينة، يقول: **{فسيكفيكهم الله}** انظر الضمائر وتركيبها عجبًا، وواحد يجيء البلاغة في النص القرآني في ذكر قوله مثلاً: **{وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم}** انظر البلاغة القرآنية المبهرة، ونضرب أخماس في أسداس في القضية هذه.

ماذا قال (كعب بن مالك)[17] قال: **(أعظم آية في كتاب الله آية الكرسي)**، ترى هذا اجتهاد محض، النبي ﷺ في تلك اللحظة، ما قال للصحابة أعظم آية في كتاب الله، والآن مجرد اختبار، اختبار محفوظ على طريقتنا، لا. الآن نوع من أنواع الاجتهاد. لمّا سمع منه النبي ﷺ هذا الجواب قال: **((ليهنك العلم أبا المنذر))**، انظر الاحتفاء النبوي بفهم صحابة النبي ﷺ، ترى أحد التجلّيات العبقرية، يعني في مأزق حقيقي في (إعطاء)[18] صحابة النبي ﷺ أقدارًا في فهم الكتاب والسنة، صار الإنسان للأسف في هذا الزمان السوء مضطر لأن يُبرهن وأن يُدلل على أن صحابة النبي ﷺ يستحقون مثل هذه المقامات، والدلائل الشرعية - يعني أحاديث النبي ﷺ والآيات القرآنية - متعددة وكثيرة جدًّا، يعني: في هذا الإطار يشعر الإنسان أن من المعيب فعلاً أن يكون يضطر الإنسان أن يسترسل في الحديث هذا، يفترض أن تكون هذه القضية قضية بدهية واضحة مُتجَاوَزة داخل الإطار الشرعي والإطار الإسلامي.

والمعنى هذا بالمناسبة كان مُدرَكًا قديمًا، يعني خذوا هذه القصة العجيبة: عبد الله بن الزبير رضي الله عنه – وهو من صغار صحابة النبي ﷺ – يقول: لقيني ناس ممَّن كان يطعن على عثمان، ممن يرى رأي الخوارج. عبد الله بن الزبير يشتكي الآن يقول: إني تقابلت مع مجموعة خوارج يطعنون في عثمان بن عفان، فراجعوني في رأيهم وحاجّوني بالقرآن، بدأنا نتناظر ونتناقش، فبدأوا يُراجعون ويحتجّون بالقرآن الكريم على الطعن في عثمان رضي الله عنه، فقال: فلم أقم معهم ولم أقعد. بدأنا نتناظر ونتناقش في المسائل هذه بناء على النص القرآني

[17] بل هو أبي بن كعب رضي الله عنهما .
[18] لم تتبين الكلمة بين قوسين بوضوح في المحاضرة ، و قد كتبت على ما هو أقرب إلى الظن .

وحده، يقول: فلم أقم معهم ولم أقعد، لا أقدر أغلبهم، فرجعتُ إلى الزبير – الذي هو والده – منكسرًا، فذكرتُ ذلك له، فقال الزبير رضي الله عنه: **«إن القرآن قد تأوّله كل قومٍ على رأيهم، وحملوه عليه، ولعمرو الله إن القرآن لمعتدل مستقيم»**، أحد الإشكاليات الأساسية أن هذا النص القرآني دلائل الهداية موجودة فيه، لكن المشكلة أن الناس باتوا يتنازعون دلالته.

ثم قال: **«وما التقصير إلَّا من قِبَلِهِم، ومن طعنوا عليه من الناس فإنهم لا يطعنون على أبي بكر وعمر، فخذهم بسنّتهما وسيرتهما»** يطعنون في عثمان اشرح لهم القرآن في ضوء سُنة وسيرة أبي بكر وعمر، لأن هذه القاعدة مشتركة بين الطرفين، القرآن مشترك وأبو بكر وعمر مشترك.

قال عبد الله: فكأنما أيقظني بذلك، فلقيتُهم فحاججتهم بسنّة أبي بكر وعمر، فلمَّا أخذتهم بذلك قهرتهم وضعف قولهم.

النقطة الأخيرة المتعلقة بالقضية : لما نتكلم عن ضرورة الالتزام بهدي السلف و الصحابة ، ضروري أن نستحضر أننا نتكلم عن ثلاثة مستويات أساسية :

المستوى الأول: ضرورة الالتزام بإجماع الصحابة متى تحقق لنا. يعني: إذا أجمع صحابة النبي ﷺ على تفسير النص القرآني بمعنىً فلا يجوز لنا العدول عمَّا اتفقوا وأجمعوا عليه.

ثانيًا: يلزمنا شرعًا وديانةً أن نلتزم المنهج في فهم الكتاب والسنة الذي التزموا به.

ثالثًا: عدم الخروج عن أقوالهم متى ما وقع بينهم خلاف. يعني لو قُدِّر أن الصحابة اختلفوا في دلالة آية على معنيين، على ثلاثة معاني، فلا يصح لنا أن نُحدِث معنىً لم يقولوا به بتاتًا.

هذه القواعد الخمس، وبإذن الله تعالى بعد صلاة المغرب نستكمل الحديث عن القواعد الخمس التالية، القاعدة السادسة إلى العاشرة.

شاكر و مقدِّر .. الله يحفظكم و يرعاكم ..

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فنسعى بالله تبارك وتعالى لاستكمال بقية القواعد الخمس الضابطة لمنهج أهل السنة والجماعة في عملية الاستدلال، وكنا قد ذكرنا قبل صلاة المغرب خمس قواعد... :

القاعدة الأولى: تطلب مُراد المتكلم.

القاعدة الثانية: فهم النص في ضوء سياقه.

القاعدة الثالثة: تفسير الوحي بالوحي.

القاعدة الرابعة: أن يُجعل من اللغة العربية أساسًا في الفهم.

القاعدة الخامسة: فهم الكتاب والسنة في ضوء فهم السلف.

أما **القاعدة السادسة من قواعد أهل السنة في الاستدلال : (فرز مصادر الاستدلال وتمييز رُتبها).**

طبعًا المجالات التي يستطيع الإنسان أن يقسِّم مصادر الاستدلال وفي ضوئها يُميِّز بين الرتب الشرعية المتعلقة بها باعتبارات متعددة، من مقامات الفرز مثلاً من جهة الاعتبار وعدم الاعتبار، فعندنا مصادر معتبرة من جهة الشارع، وعندنا مصادر غير معتبرة من جهة الشارع، والمشكلة التي تدخل على الإنسان في هذا الباب أنه يُعطي صبغة شرعية لمصادر غير معتبرة في نظر الشارع، أو يُلغي الاعتبار عن مصادر معتبرة في نظر الشارع.

ويمكن القول إجمالاً أن مصادر التلقي – بالذات في المجال العقدي – إجمالا هي أربعة قضايا أساسية:

القضية الأولى: الوحي: المصدر الأول من مصادر التلقي العقدي الوحي بشقيه الكتاب والسنة. والثاني: الإجماع. والثالث: العقل. والرابع: الفطرة.

هذه هي المقامات من جهة الاعتبار الشرعي، ويحتاج الإنسان أن يفرز رتب هذه المصادر الشرعية.

من الاعتبارات كذلك من جهة الصحة والضعف، فإذا كان القرآن الكريم متواترًا كُلّه وكلُّه صحيح، ففي سنة النبي ﷺ – ما يصح وما لا يصح، وبالتالي المعتبر من سُنَّة النبي ﷺ محلاً للاستدلال هو ما صحَّ من سنّته ﷺ، والحكم اليقيني في سنة النبي ﷺ يُقال كذلك في المعقولات مثلاً، فمن المعقولات معقولات صحيحة ومعقولات فاسدة ليست موضعًا للاعتبار والاستدلال.

من مجالات الفرز كذلك – وهما مجالين أساسيين كبيرين – من جهة القطع والظنّ، ومن جهة الإحكام والتشابه. من مقامات الفرز كذلك دلالات نصية قطعية، ودلالات نصية ظنّية، عندنا نصوص مُحكَمة وعندنا نصوص متشابهة، ولأهمية النوعين الأخيرين سنفردهما في قاعدتين مستقلتين.

القاعدة السابعة: (مراعاة دلالة النص من جهة القطعية والظنّية):

يعني من القضايا الأساسية في تعامل الإنسان مع نصوص الوحي ألا يتوهم أن كل نصوص الله تبارك وتعالى في القرآن أو نصوص النبي ﷺ في سنته كلّها على رتبة واحدة من جهة قوة دلالتها، لا، عندنا دلالات موجودة في الوحي دلالات قطعية، لا يستطيع الإنسان أن يفهم منها إلَّا معنىً واحدا، وعندنا دلالات ظنِّية يمكن أن تتعدَّد فيها الأفهام ويتوصّل الإنسان إلى مراد الله تبارك تعالى في ضوء اجتهاده بالطريق الشرعي الذي أراده الله عز وجل، فإذا صادف مراده أثابه الله عز وجل أجران، وإذا أخطأه غفر الله عز وجل له خطأه وأثابه أجرًا واحدًا.

فمن الأصول المهمة جدًّا أن نُدرك هذه القضية، أنه ليست دلالة النصوص الشرعية كلها على وزنٍ واحد، لا، عندنا مسائل ودلائل ظنّية، وعندنا مسائل ودلائل قطعية، وبالتالي إذا أدرك الإنسان هذه الطبيعة الموجودة في خطاب الوحي فينبغي أن يتفاعل مع النص بحسب طبيعة دلالته، إذا كانت دلالة النص الشرعي قطعيةً فيجب عليه أن يلتزم بتلك الدلالة، وإذا ثبت فعلاً قطعية المسألة فيلتزم هو بتلك الدلالة لزومًا، ويحتسب على غيره ممَّن لا يلتزم بهذه الدلالة.

إذا كانت دلالة النص الشرعي قطعيةً فمعناه أن المسألة التي ستنبني عليها مسائل شرعية تكون قطعية، وإذا كانت قطعية فلا تنتمي إلى الفضاء الاجتهادي،

وبالتالي لا ينطبق عليه مثل القاعدة المقررة (لا إنكار في مسائل الاجتهاد)، هذه ليست مسألة اجتهادية، هذه مسألة قطعية، وإذا كانت كذلك فهي ستكون من مواطن الإجماع.

فالشاهد إذا ثبت عند الإنسان أن هذا النص الشرعي دلالته قطعية فيتعيَّن عليه من تعظيمه له أن ينقاد له و يُذعن و يُسلِّم و أن يلتزم بتلك الدلالة القطعية، ولا يُقدِّم اعتراضًا عليها.

إذا كانت دلالة النص ظنّيةً فينبني على ذلك قضيتين كذلك: القضية الأولى المهمة: أنه يتعيَّن عليه أن يلتزم بدلالة هذا النص في ضوء ما ترجَّح له من دلالته. يعني: إذا كانت دلالة النص ظنّية هذا لا يلغي الاعتبار لدلالة النص، بل جمهور الأحكام الشرعية تنبني على نصوص ظنّية في مدلولاتها، ولذا وقع خلاف عليه بين الفقهاء وبين العلماء.

لا يلغي وصف الظنّية الاعتبار عن دلالة النص الشرعي، ولكن يتعيَّن على الإنسان أن يتطلب مُراد الله عز وجل بحسب وسعه وطاقته، فإذا ظهر له معنىً وبان بسلوك منهجه الشرعي فيجب عليه شرعًا أن يلتزم بتلك المقولة التي استبانت له، لكن في المقابل لا يصح منه – إذا كانت المسألة ظنّية في نفس الأمر – أن يُنكر ويحتسب على من اقتنع بدلالة هو يظنّها مرجوحة من دلالة النص أن يُنكر عليه ويحتسبه، ولذلك تُفعَّل قاعدة (لا إنكار في مسائل الاجتهاد).

دعونا نوضح المسألة بمثال ... :

المذهب المتسيِّد في القطر السوداني هو مذهب الإمام مالك بن أنس – عليه رحمة الله تبارك و تعالى – والمذهب المتسيّد في المملكة عندنا هو مذهب الإمام أحمد – عليه رحمة الله تبارك وتعالى .

من مواطن الخلاف بين مذهب الإمام أحمد ومذهب الإمام مالك – بل مع مذهب الجمهور ومنهم مالك بن أنس – عليه رحمة الله تبارك تعالى – حكم أكل لحم الجزور هل هو ناقض للوضوء أو ليس ناقضًا للوضوء؟ من مفردات الإمام أحمد اعتقاد أن أكل لحم الجزور من نواقض الوضوء.

أفترض جدلاً أني جلست مع الزملاء من السودان، جلسنا على سفرة عشاء أو سفرة غداء ، ..... ،الشاهد جلسنا ، فقُدِّم لنا لحم، ولم أُدرك أن اللحم الذي قُدِّم هو لحم جزور، فأكلنا من هذه السفرة، ويُرجِّح عندي أن المذهب السائد الموجود عندنا في البلد على سبيل المثال ، فلما قمنا عن العشاء أو قمنا عن الغداء نبَّهني

أحد الأخوة ممَّن يُدرك احتمالية أن يترجَّح عندي هذا القول، فقال لي: ترى الطعام الذي أكلناه فيه لحم جزور. افترض جدلاً أني مقتنع فعلاً أن لحم الجزور ناقض من نواقض الوضوء، هل يجوز لي شرعًا أني أقول: ترى المسألة خلافية بين العلماء؟ وكما يُقال: الماء حار، وبعيد، والمسجد قريب، خلينا نصلي مع الجماعة، وفي النهاية جمهور العلماء على خلاف هذا القول، هل يسوغ للإنسان أن يسلك هذا المسلك؟ لا، يجب عليه أن يلتزم بالدلالة الراجحة بالنسبة إليه، حتى لو كانت دلالة النص ظنّية.

يعني مثلاً حديث النبي ﷺ: **((نتوضأ من لحم الغنم؟ قال: لا. نتوضأ من لحم الإبل؟ قال: نعم))** هذا الدليل استدلوا به الحنابلة، والجمهور استدلوا مثلاً بحديث جابر بن عبد الله **:((كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ))**. المسألة بطبيعة الحال مسألة ظنِّية، مسألة اجتهادية، لكن إذا ترجَّح للإنسان في ضوء أحد الرؤيتين رؤية معينة فيجب عليه أن يلتزم بالحكم الشرعي في ضوء رؤيته.

طيب: افترض جدلاً أني صاحب الدعوة وفرشتُ السفرة – كما يقال – وذبحت لحم الجزور، والجمهور الذي أمامي كانوا مالكية، أكلوا، فأحببتُ تنبيههم بعد العشاء: ترى ما قدمتُه لكم لحم جزور فقوموا فتوضؤوا. فقالوا: نحن مترجِّح عندنا أن أكل لحم الجزور ليس ناقضًا من نواقض الوضوء. هل يسوغ لي شرعًا أن أقول: اتقوا الله عز وجل، النبي ﷺ يقول: ((**أنتوضأ من لحم الإبل؟ قال: نعم))**. هل يسوغ للإنسان أن يحتسب في مثل هذه المسائل هذا الاحتساب على مَن ترجحَّ عنده بأداة شرعية خلاف قناعته الشرعية من خلال الدلالة الشرعية؟ نقول: لا، قصارى ما يمكن أن يقال من الجدل في هذا الإطار أن الإنسان يُدير مناقشة علمية، لكن لا يسوغ للإنسان بحالٍ من الأحوال أن يستطيل على غيره في المسائل الاجتهادية بالإنكار.

هذه أحد القضايا الأساسية المتعلقة بهذه القضية، ولذا من المسائل التي تؤكد هذا الانطباع وهذه القضية أن الله عز وجل لما أنزل الوحي كان جزء من حكمته تبارك وتعالى في إنزال الوحي أنه لم يُنزله كله على طبيعة واحدة. نوّع الله عز وجل أوجه الدلالة الموجودة في الوحي، فكما أن النص القرآني فيه الدلالة المحكمة القطعية فكذلك النص القرآني فيه الدلالة الظنّية المتشابهة، وخذوا مثالاً يُعبِّر عن هذه الفكرة، يقول الله تبارك وتعالى: **{فعدتهنَّ ثلاثة قروء}** القُرء في العربية من الألفاظ المتضادة، التي يحتمل منها معنى الحيض، ويحتمل منها

معنى الطهر، وبالتالي لو أراد الله عز وجل أن يحسم مادة الخلاف في هذه المسألة لقال ثلاثة حيض، أو ثلاثة أطهار، ولكن الله عز وجل لكمال حكمته أراد أن يستخرج عُبودية الاجتهاد من أهل العلم بأن يفعّلوا أدواتهم العقلية في تطلب مُراد الله عز وجل، فمن أصاب الحق أثابه الله عز وجل أجران، ومن أخطأ أثابه الله عز وجل أجرًا واحدًا. يعني: هذا جزء من حكمة الله تبارك وتعالى، جزء ينبغي ملاحظته وإدراكه.

من القضايا المتعلقة بالظنّية والقطعية: ضرورة أن يُراعي الإنسان المعيار الشرعي في تحديد ما هو ظنّي وما هو قطعي، لأنها دخلتْ بعض المعايير، المشكلة – كما يُقال – في هذا الإطار، يعني: يمكن بعض الناس يدّعون أن القرآن الكريم كله قطعي، والسنة النبوية كلّها ظنّية. هذا خطأ وهذا خطأ، قد يلخبط الإنسان بين قضايا الثبوت وقضايا الدلالة، فيحكم مثلاً على قضايا الدلالة بالظنّية مطلقًا ولا يستشكل قضية الثبوت.

الشاهد أن بعضهم قد يجعل النصوص الشرعية مطلقة، الكتاب والسنة، وهذا واقع - يمكن نشرحه بعد قليل - كلها دلالاتها ظنية في مقابل القواطع العقلية، كل هذه إشكاليات ومعايير، لا يتحدد ظنية و قطعية النص من خلال مثل هذه المعايير.

ممَّا يُحسَن كذلك إدراكه – ونختم هذه القاعدة بهذه الكلمة – أن من الصعب أن يُحسَم كتحديد معياري دقيق ما هي المسائل الظنّية وما هي المسائل القطعية في كل القضايا، يعني: لو أردنا أن نستعرض جمهورًا عظيمًا من دلالات الكتاب والسنة، أو المسائل الشرعية، ووضعنا سلتين، سلة القطعيات وسلة الظنِّيات، وطلبنا من العالِم الأول هذه القائمة الطويلة من المسائل أريدك أن تفرزها بين دائرتين – دائرة القطعيات ودائرة الظنيات – كل مسألة تعرض لك ضعها في أحد المجالين. أنا أزعم أنه ممكن إذا أعطينا القائمة لثاني وثالث ورابع وخامس من العلماء أن يقع قدر من التباين في إلحاق بعض المسائل بمجال القطع ومجال الظن، ولذا نستطيع أن نقرب، نقول: ترى عندنا درجات من القطعية متفق عليها، وعندنا درجات من الظنية متفق عليها، وعندنا منطقة وسطى قد يختلف أهل العلم في إلحاقها بالظنية أو بالقطعية.

عندنا دائرتان كبيرتان متفق عليهما، وعندنا دائرة في النصف يحصل فيها قدر من التنازع، وهذا شأن كثير من القضايا الغير مُحررة تحريرًا دقيقًا، يعني الأطراف العليا والأطراف الدنيا دائمًا تصير واضحة، المشكلة في المنطقة التي

في المنتصف، التي يشعر الإنسان أن هذه المسألة قريبة جدًّا من مسائل القطعيات ومن مجال الظنيات فيتم القفز بها أحيانا إلى هنا أو القفز بها بهذا الاتجاه.

ولذا حتى الذي يستعرض أحوال السلف الصالح يجد هذا الخلاف واقعًا في تحرير الموقف الشرعي من بعض المسائل الشرعية. نضرب مثلاً نموذجًا واحدًا:

من المناظرات الشهيرة التي جرت بين علماء الإسلام الكبار ممّا لا يعرف كثير من الناس قصة جملة واردة فيها، العبارة الشهيرة المنسوبة لابن عباس رضي الله عنه، وإن كانت من جهة التحرير اللفظي غير مذكورة على هذا الوجه، لكن على الأقل هي شائعة ومشهورة وتعبّر عن الفكرة.

منقول عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «**تكاد تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول لكم قال رسول الله، وتقولون قال أبو بكر وعمر**»، هذه عبارة مشهورة جدًّا، ويؤتى بها لتعظيم خطاب الوحي في مقابل أقوال الرجال، وجيد هذا السياق. مَن منكم يعرف القصة التي من أجلها سِيق هذا الحديث، ما هي القصة التي قال فيها ابن عباس : «**تكاد تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول لكم قال رسول الله، وتقولون قال أبو بكر وعمر**»؟

القصة وما فيها أن حصلتْ مناظرة بين عروة بن الزبير وعبد الله بن عباس – رضي الله عنهم – فكان قناعة عبدالله بن عباس أن الذي يحجّ ولم يسق الهدي فيتعيَّن عليه شرعا أن يهلَّ بالحج متمتعًا، وجمهور العلماء طبعًا يعتقدون أنه يسوغ للإنسان أن يحج مفردًا أو قارنًا أو متمتعًا، وكان من هؤلاء الجمهور - والأغلب - حتى من صحابة النبي ﷺ – ومن التابعين عُروة بن الزبير رضي الله عنه، فكان يُناقش عبد الله بن عباس في قناعته، فمن ضمن الأدلة التي أوردها على ابن عباس أن أبو بكر وعمر طيلة خلافتهما كانا يحجّان بالناس مفردين، فقال له عبد الله بن عباس: «**تكاد تنزل عليك حجارة من السماء، أقول لكم قال رسول الله وتقولون قال أبو بكر وعمر**».

لاحظوا الآن عبارة عبد الله بن عباس لمَّا خرجت منه، ما هو توصيف مسألة متعة الحج لمن لم يسق الهدي بالنسبة إليه؟ ما مقامها؟ هل هي من مسائل الظنيات أم القطعيات؟ هل هي من مسائل الاجتهاد أم المسائل التي لا اجتهاد فيها؟ واضح أنها مسألة من قبيل القطعيات التي استدعت منه مثل هذه العبارة الغليظة، ومن الطريف طبعًا أن عروة بن الزبير لم يترك الموضوع، عروة بن الزبير مشهورة

عبارته التي قالها مُعلِّقًا: «**فأبو بكر وعمر أعلم برسول الله ﷺ وسنته منك**» يعني إذا قصد المنافسة أنه يستطيع الاعتراض بهذا الاعتراض.

الشاهد أن هذا يؤكد قضية إن مسألة القطعية والظنّية لا يلزم بالضرورة أن تكون ذات جدران فاصلة، يعني عندنا مساحة ومساحة وفي مساحة وسطى تتأرجح بعض المسائل الشرعية في إطارها، ويلتزم الإنسان طبعًا في ضوء ما ترجَّح له بأدواته الشرعية. أنا أؤكد دائمًا **بأدواته الشرعية** لأن ترى هناك علماء وهناك عامّة، وكل واحد له أنماطه، العامّة تكليفه أن يُقلِّد أهل العلم، والناس يتفاوتون فيما يتعلَّق بمكنتهم من اتباع العلماء، ومعرفة أقوالهم، ومعرفة الراجح والمرجوح من أقوالهم، وهكذا ... لست بصدد الاسترسال مع هذه الفكرة، فقط التنبيه إليها.

القاعدة الثامنة: قاعدة (رد متشابه الوحي لمحكمه):

وأصل هذه القاعدة مذكورة في النص القرآني، يقول الله تبارك وتعالى: **{هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب}**، هذه الآية القرآنية من أجلّ الآيات القرآنية المنهجية في التعامل مع النص القرآني، الله عز وجل يتحدث بصراحة ويُخبرنا أن هذا النص القرآني ذو طبيعتين: ذو طبيعة محكمة ، ذو طبيعة متشابهة.

واختلف أهل العلم طبعًا في تفسير المحكم والمتشابه، لكن أظهر الأقوال: المحكم هو ما لم يحتمل إلَّا معنىً واحدًا، والمتشابه هو ما احتمل معانٍ.

والسؤال الآن الأساسي الذي يمكن أن يورد في هذا السياق: ما الفرق الموضوعي بين هذه القاعدة والقاعدة السابقة ؟ يعني إذا جاء عبد الله عجيري وقال لكم: القطعي هو ما لم يحتمل إلَّا دلالة واحدة من المعاني، والنص الظني هو ما احتمل معانٍ متعددة، وطبعًا تصير محصورة في ضوء منهجية شرعية، ليست القضية أنه النص المفتوح على كل المعاني، يعني كل المعاني المحتملة و الغير محتملة، مثلاً عربية وغير عربية.

وإذا قلت لكم: المحكم هو ما دلّ على معنى واحد، والمتشابه هو ما دل على معانٍ متعددة. طيب: لماذا أُفردت قاعدة ثامنة (رد متشابه الوحي لمحكمه) وأُفردتْ قاعدة (التفريق بين مقام القطعية والظنية)؟ ما هو الفرق الموضوعي بين

القاعدتين - في تقييمكم -؟ ما هو الفرق الموضوعي؟ هل ثمة مبرر موضوعي أن تُعزل، أم يمكن أن تُحكى في سياق واحد؟ لا أخفيكم لي غرض بعزلها بطبيعة الحال؟ وسبب العزل هو الإشارة القرآنية .....

..... طيب الأخ يقول : القاعدة الأولى تشمل القرآن والسنة والقاعدة الثانية تشمل القرآن وحده؟ ما رأيكم؟ ألا يمكن أن يقال في سنة النبي ﷺ أن منها دلالات محكمة ومنها دلالات متشابهة، أم لا يمكن؟ يمكن، صحيح يمكن الأخ استخدم الآية القرآنية **{هو الذي أنزل عليك الكتاب منه}** لكن في النهاية ترى نفس المعنى الموجود في كتاب الله عز و جل موجود في السنة عمليًا، فما هو الغرض من فصل هذه القاعدة عن القاعدة الماضية ؟ .....

القاعدة الأولى - لاحظوا معي يا جماعة حتى تتضح المسألة هذه بدقة، لأني أوردتها مرة في مناسبة فما فُهمت، لماذا الفصل بين القضيتين ؟ :

القاعدة الأولى : ضرورة الفرز بين النص القطعي والظني، قد يكون عندنا في بعض مسائل الشريعة مجرد نصوص ظنّية، ما عندنا دلالة قطعية فيها، وبالتالي يقع فيها الخلاف الاجتهادي بين أهل العلم، لكن منطقة المحكم والمتشابه الفكرة الأساسية - التي نريد أن نوردها ونؤكد عليها في ظل الآية القرآنية – أن أحيانًا يكون عندنا في مسألة ما دلالات قطعية ودلالات ظنّية، يكون عندنا في المسألة الواحدة دلالة قطعية موجودة في الكتاب العزيز، ودلالة ظنّية، فالواجب في هذه الحالة، ماذا يقول الإنسان، هل يسوغ للإنسان أن يتعلق بدلالة ظنّية؟ نقول: لا، يجب عليك أن ترد الدلالة الظنّية إلى الدلالة المحكمة.

يعني: الله عز وجل لمَّا أخبر عن نزول القرآن على طبيعتين، يقول: **{هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات}** الآن لما أنزل هاتين الطبيعتين في النص القرآني، يقول: المشكلة الموجودة أن المسألة الواحدة يكون فيها نصّ محكم ونصوص متشابهة، **{فأما الذين في قلوبهم زيغ}** ماذا يفعلون ؟ **{فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب}** وبالتالي الفرق بين القاعدتين إذا كانت المسألة وردت فيها دلالة قطعية فيجب على الإنسان أن يلتزمها، إذا ورد في المسألة دلالة قطعية ودلالة ظنّية فالواجب عليه أن يلتزم بالدلالة القطعية ويسعى في رد الدلالة الظنية إلى الدلالة المحكمة، وإذا ورد في المسألة دلالة ظنية أو دلالات ظنية متعددة فيلتزم بالواجب الشرعي المتعلق بها.

يعني: عمليًا القاعدة السابعة هي قاعدة أوسع دائرة من القاعدة الثانية[19]، القاعدة السابعة تقول: ترى دلالات الشريعة على نوعين (قطعيات وظنّيات) وهذه منهجية في التعامل معها، لكن لاحظ في ظل القاعدة الثانية إذا ثمَّة في مسألة ما اشتراك بين دلالات ظنِّية وقطعية فيجب عليك أن تلتزم بالدلالة القطعية، لأنها مُحكمة في هذا الباب وترد الدلالات المتشابهة الظنية إليها.

ويتحدث الله عز وجل عن إشكالية ستقع في حياة الأمة، أنه ستجد أُناسًا من أهل الزيغ يتعلقون بالدلالة الظنّية المتشابهة، ويردُّون بها الدلالة القطعية المحكمة في النص القرآني.

وحتى أؤكد على هذه المسألة وإلّا هناك كلام كثير، مثلاً من العبارات التي قيلتْ فيه : يقول النبي ﷺ بعد ما قرأ الآية القرآنية وتلاها، قال: **((فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم))** .

يعني نأخذ مثالاً، مثال يُعبِّر عن الفكرة بوضوح فيما يتعلق بالمحكم والمتشابه: مثلاً: أحد أنماط الاستدلال النصراني القديم من النص القرآني على عقيدة التثليث قول الله تبارك وتعالى مثلاً: **{إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}** قالوا: **(إنّا)** و**(نحن)** تدل على الجمع، والجمع يدل على التكثّر العددي، وأقل الجمع ثلاثة، وبالتالي هذه دلالة على أن ثلاثة قد أنزلوا الوحي.

يقال لهم في أحد أوجه الجواب: هب جدلاً أن دلالة الآية على المعنى الذي تقولونه صحيح، هب جدلاً أن تحتمل دلالة الآية هذا المعنى - مع أننا سنوضح ما يتعلق به - ألم يقل الله عز وجل في القرآن الكريم: **{وإلهكم إله واحد}**؟ ألم يقل الله في القرآن الكريم: **{قل هو الله أحد}**؟ أي المقامين محكم ومتشابه؟ واضح أن الثاني دلالته قطعية فيما يتعلق بوحدانية الله عز وجل، وقصارى ما يمكن مع التنزّل – أنا أؤكد على التنزّل – قصارى ما يمكن أن يُقال في تلك الدلالة أنها دلالة ظنّية، إمَّا على التكثُّر العددي أو المعنى الآخر، عربيةً أن يُذكر الجمع على جهة التعظيم، وبالتالي دلالة قول الله عز وجل: **{إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون})إنَّا(** من قبيل التعظيم الإلهي.

يعني: أطرف منها لما يأتي بعض النصارى ويتعلقون، يقولون مثلاً: قول الله تبارك وتعالى: **{بسم الله الرحمن الرحيم}** : هذا ثالوث الأقدس، هذا مثل: (بسم الأب والابن والروح القدس) (بسم الله الرحمن الرحيم)، قل لهم: لا يستطيع

[19] يقصد بالثانية أي التالية للقاعدة السابعة و هي الثامنة .

الإنسان أن يُعارض بهذه الأوهام المحكمات الموجودة في النص القرآني. وكثيرة جدًّا ما يتعلق بالتمثيلات المتعلقة بهذه القضية، يعني: عامة الإشكاليات التي تقع فيها الكثير من الطوائف البدعية داخل جسد الأمة مشكلتها الأساسية أنها تطّرح الدلالات المحكمة الموجودة في النص القرآني اتباعًا للدلالات الظنية، الدلالات المتشابهة، وتضرب الدلالة المحكمة بالدلالة المتشابهة.

نقول: المنهجية الشرعية الصحيحة أن يتعلق الإنسان بالمحكمات الشرعية ويستمسك بها، ويسعى في رد دلالة النصوص الظنّية إليها. يعني النص المحكم لا يحتمل إلَّا معنىً واحد، والنص الظني يحتمل عمليًا ذلك المعنى المشار إليه في الدلالة المحكمة ومعنىً آخر، فنقول: المنهج الشرعي أن لا يتعلق الإنسان بالمعنى الآخر فيرتد المعنى المحكم. الواجب أن المعنى المتوافق مع المعنى المحكم يُساوى بينهما ويؤخذ بهما.

هذه منهجية شرعية، وأظن أنها منهجية شرعية – كما يُقال – عقلية بدهية.

القاعدة التاسعة ـ قاعدة مهمّة جدًّا: (وجوب الإيمان بالكتاب كلِّه وعدم تبعيض الوحي).

طبعًا الأدلة القرآنية الدالة على هذا الأصل متعددة وكثيرة، مثلاً يقول الله عز وجل: **{يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة}** يعني ادخلوا في الإسلام كاملاً، وقول الله تبارك وتعالى : **{آمنا به كلٌ من عند ربنا}**، ويقول الله عز وجل ذامًّا حال اليهود: **{أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض}**، فمن المخاطر العظيمة أن يبعَّض الوحي.

يقول النبي ﷺ في موقف جميل جرى بين يدي النبي ﷺ يؤكد على أهمية هذه القاعدة: عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال : «**أَنَّ نَفَرًا كَانُوا جُلُوسًا بِبَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ كَذَا وَكَذَا**» هذه ظاهرة تبعيض الوحي، أن بدأ بعضهم يقتطف آية معينة ويستدل ضاربًا الدلالة الأخرى، «**فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَخَرَجَ كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ**» يعني من شدة الغضب خرج النبي ﷺ، ومحمرّ الوجه، و متأثر، فقال: ((**بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَو بِهَذَا بُعِثْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ إِنَّمَا ضَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَاهُنَا فِي شَيْءٍ، انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ عَنْهُ، فَانْتَهُوا**)). في رواية أخرى قال: ((**مَهْلًا يَا قَوْمِ، بِهَذَا أُهْلِكَتِ الْأُمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، وَضَرْبِهِمُ**

الْكُتُبَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ)).

ولذا لـمَّا يتأمل الإنسان في أحوال أهل البدع يجد أن هذه الظاهرة هي أحد الإشكاليات العقدية الضاربة (بأطنابها)[20] ، يعني: تجد الخوارج مشكلتهم الأساسية أنهم تعلقوا ببعض الوحي، في مقابل المرجئة الذين تعلقوا بالوحي المضاد. القدرية تعلقوا ببعض الوحي في مقابل الجبرية الذين تعلقوا بالوحي المضاد. الناصبة تعلقوا ببعض الوحي في مقابل الشيعة أو الرافضة الذين تعلقوا بالوحي المضاد. طريقة أهل السنة والجماعة هو الإيمان بالكتاب كله، هو أنهم – كما يُعبِّر علماء السلف - يذكرون ما لهم وما عليهم، يسعون في الجمع بين النصوص الشرعية ولا يضربون النص الشرعي بعضه ببعض.

من التطبيقات الجميلة جدًّا، وهذا مأخذ وملحظ تربوي نفيس جدًّا، كان مبكّرًا في حياة الأمة عند السلف، خذوا هذا الأثر الجميل عن الإمام الزهري عليه رحمة الله تبارك وتعالى أنه حدَّث بحديث الرجل المسرف على نفسه بالمعاصي، والذي أوصى بنيه بأن يُحرِّقوه بالنار جهلاً منه بقدرة الله، فبعثه الله، وسأله عن سبب صنيعه، فقال الرجل: من خشيتك يا رب، فغفر الله له بذلك.

الإمام الزهري أورد هذا الحديث في الشهير، أن هناك رجل من مخافته لله تبارك وتعالى طلب من بنيه أنه إذا مات أن يُحرِّقوه وأن يذروا رماده في الهواء، فإن الله عز وجل إن بعثه ليعذبنه عذابًا ما عذبَّه أحدًا من العالمين، بعثه الله عز وجل: ما حملك على ما صنعت؟ فقال الرجل: من خشيتك يا رب، فغفر الله عز وجل له جهله بكمال قدرته سبحانه وتعالى وأدخله الجنة بعظيم رحمته تبارك وتعالى.

- لاحظوا الجميل في الذي عمله الإمام الزهري بعدها - ثم حدّث الزهري في ذات المجلس مباشرة بعدها بحديث المرأة التي دخلت النار في هِرَّة ربطتها، لا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض.

لماذا أورد الزهري ذاك الحديث وهذا الحديث على سبيل التعاقب، ما السبب؟ تخليق نوع من أنواع الالتزام الإيماني النفسي فيما يتعلق من رجاء رحمة الله تبارك وتعالى والخوف من عقابه، ولذا عقَّب عليه فقال: «ثم قال الزهري: لئلا يتكل رجلٌ ولا ييأس رجل» لئلا يتكل رجل على مجرد رحمة الله عز وجل، ولا ييأس رجل من رحمة الله تبارك و تعالى. لاحظوا الاتزان الذي يخلقه.

[20] لم تتوضح الكلمة في المحاضرة ، فكتبت على ما هو أقرب إلى الظن .

خذوا مثالاً آخر- لعلَّه يمكن أظهر من الناحية التربوية : ذكر الحسن البصري – عليه رحمة الله – حديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: **((لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِي حَقٍّ إِذَا رَآهُ، أَوْ شَهِدَهُ أَوْ سَمِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُقَرِّبُ مِنْ أَجَلٍ، وَلَا يُبَاعِدُ مِنْ رِزْقٍ، أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ أَوْ يُذَكِّرَ بِعَظِيمٍ))** والحديث إسناده صحيح.

يقول: **((لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِي حَقٍّ إِذَا رَآهُ، أَوْ شَهِدَهُ أَوْ سَمِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُقَرِّبُ مِنْ أَجَلٍ، وَلَا يُبَاعِدُ مِنْ رِزْقٍ، أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ أَوْ يُذَكِّرَ بِعَظِيمٍ))** يعني: أنه يبدي الإنسان احتسابه العلني الصارخ والقوي – كما يُقال – حتى ولو ترتَّب عليه ما ترتَّب. هذا إيحاء الحديث. - قال الحسن بعدها مباشرة – ثم أتبعه الحسن بقول النبي ﷺ: **((لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ))** قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: **((يَتَعَرَّضُ مِنَ البَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ))**[21].

ما هو غرض الإمام الحسن البصري من إيراد الحديث الأول و إيراد الحديث الثاني؟ غرضه من إيراد الحديث الأول هو التحفيز والتشجيع على ممارسة هذا الفعل الاحتسابي ، لكنه يريد ينبِّه: ترى الذي سيقوم هذا المقام ينبغي أن يعي أنه يتعيَّن عليه كذلك ألَّا يُذلَّ نفسه، كيف يُذلَّ نفسه؟ يُعرِّضُ نفسه من البلاء ما لا يُطيق.

إذا أدرك الإنسان من نفسه أنه لا يُطيق أن يتصدَّر هذا التصدر خشية ممَّا قد يلحقه في هذا الباب فالعقل يقول له: لا تتصدَّر، والنبي ﷺ أرشد إلى هذا. يعني: لا يريد أن يخلق حالة من حالات الحافزية من غير ما يكبح الجماح قليلاً بحيث يتخلق نوع من أنواع الانضباط فيما يتعلق بهذه القضية.

هذا من جنس الإيمان بالكتاب كله، يعني: أنا لماذا أوردتُ المثالين؟ (حتى متمددة)[22] آثار هذا المسلك المنهجي إلى هذه المساحات التربوية، يعني (فاهمين)[23] في المجال العقدي وفي الاستدلال بخطاب القرآن والسنة في مسائل الفقهيات وغيرها، لكن حتى على هذه المستويات تُلاحظ أن العلماء مستحضرين هذا المعنى الجميل.

<u>القاعدة الأخيرة – القاعدة العاشرة – وهي: (درء توهم التعارض عن الوحي).</u>

طبعًا عندما نتكلم عن درء توهم التعارض عن الوحي عندنا مستويان أساسيان:

---

[21] ذكر الأستاذ العجيري هذا الحديث بغير هذا الترتيب ، و الأقرب للصحيح هو ما كتب أعلاه .

[22] يقصد أن آثار هذا المسلك المنهجي متمددة حتى إلى هذه المساحات التربوية .

[23] يقصد العلماء .

المستوى الأول دفع أو درء تعارض، وعندنا درء التعارض عن الوحي الخارجي.

درء التعارض الداخلي : أنه قد يتوهم أن ثمَّة نوع من أنواع التعارض في دلالات النص القرآني، أن هذه الآية القرآنية متعارضة مع دلالة هذا النص القرآني، ودرء التوهم الخارجي : أن يصير القرآن في كفة ويصير عندنا معطى آخر في كفة أخرى، مثل العقل أوالعلوم الطبيعية التجريبية المعاصرة – على سبيل المثال – فيُدَّعى المعارضة بين الفضاءين.

نأخذ أمثلة على دفع التعارض الداخلي: مثلاً قال النبي ﷺ: **((مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ))** فقالت عائشة رضي الله عنها: « **يا رسول الله أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: {فأما من أوتي كتابه بيمينه * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا}** » تلاحظ الآن أورد النبي ﷺ حديثًا وهو من الوحي: **((مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ))**. استشكلت عائشة آية أنها كأنما تبدو لي متعارضة مع هذه الآية، وطبعًا هذا السؤال الواقع منها رضي الله عنها هو ناشئ من اعتقاد جازم بأن الوحي ليس فيه تناقض، وبالتالي تتطلب من المبيّن للقرآن الكريم ﷺ ما يوضّح لها مقصود هذه المقولة التي أطلقها، هي حق، وهذه الآية حق، لا أستطيع الاستيعاب والجمع بين وجه الحق ووجه الحق فأتطلب وجه الجمع بينهما، فقال النبي ﷺ: **((إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ هَلَكَ))**. يعني هناك فرق بين مقام **{فسوف يحاسب}** :**{يحاسب}** مظلة كبيرة: قد يُحاسب بمجرد العرض، وقد يُحاسب بالمناقشة، فمجرد الحساب اليسير لا يتعارض مع المناقشة التي بيَّنها النبي ﷺ.

قال النبي ﷺ: **((لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ))**[24] فسمعته حفصة فقالت: أما قال تبارك وتعالى: **{وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَّقْضِياً }** ؟! قال ﷺ: **((ألم تسمعي قوله تعالى: {ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}))** وبيَّن في بعض الروايات إنما هو الصراط، أن المقصود بـ: **{وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا}** أن الإنسان يمر فوق الصراط، يعني لما يمر الإنسان فوق الصراط يصير الصراط منصوبًا على ظهر جهنم، يعني جهنم من تحت ويتساقط الناس فيها، وبالتالي حتى المؤمن الذي يمر على الصراط فيردُ - عربيةً[25] - على جهنم، لكن ما الفارق، كيف ينجون؟ يُبيّن الله عز وجل أنه: **{ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا}** فيمرون على الصراط **{وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}** يعني في النار.

---

[24] ذكر الأستاذ العجيري هذا الحديث بغير هذا الترتيب ، و الأقرب للصحيح هو ما كتب أعلاه .

[25] أي في اللغة العربية .

الرتبة الثانية أهم ما يتعلق بها – وأظن الوقت أزف وهي مسألة فيها قدر من الطول، لكن دعوني فقط أعرضها شفهيًا بشكل سريع جدًا: (دفع التعارض الخارجي):

أحد المشاريع الأساسية في هذا المضمار مشروع ابن تيمية – عليه رحمة الله تبارك وتعالى – المعنون بـ (درء تعارض العقل والنقل)، والعقل – دعونا نستخدمه كمثال - مُعبِّر عن أوجه التعارض الخارجي، والله عز وجل أكد على معنىً كلِّيٍ عظيم فيما يتعلق بهذه القضية، قال: **{ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}**، تريد أن تُثبت أن هذا النص القرآني من عند الله عز و جل :أحد أدوات هذا التثبيت لحجية القرآن الكريم وأنه محفوظ من عند الله تبارك وتعالى أن تدَّعي وجود معارضة للنص القرآني من داخله أو معارضة من خارجه.

أحد التمثيلات الشهيرة الموجودة في هذا الإطار فكرة سؤال العقل والنقل، ما هو الفعل الشرعي الصحيح في حالة تعارض العقل والنقل؟

ابن تيمية يرد على بعض المتكلمين الذين طرحوا رؤيتهم في هذا الباب، فخلاصة ما قالوه أولئك، خلاصته يقولون الفكرة الآتية: إذا تعارض العقل والنقل فإمَّا أن يُقبلا جميعًا أو يُرَدَّا جميعًا أو يُقدَّم العقل على النقل، أو يُقدَّم النقل على العقل. هذه الخيارات الأربعة الممكنة.

إذا تمَّ التعارض أو إقامة التعارض بين القرآن والسنة وبين المعقولات، فإمَّا أن نأخذ بدلالة الوحي مع دلالة العقل جميعًا، وإمَّا أن نطرحهم جميعًا، وإمَّا أن نُقدِّم إحدى الدلالتين على الأخرى. هذه خلاصة المسألة: فإمَّا أن يُقدَّم العقل عن النقل، أو العقل عن النقل، هذه أربعة أقسام.

هل من الممكن عقلاً إذا كان النقل يقول نعم في قضية دينية معينة ما ، ويقول العقل في ذات القضية لا، هل يمكن أن نعتقد نعم ولا في نفس الوقت؟ لا. يعني: هل نستطيع أن نأخذ بالقرآن والسنة والعقل جميعًا؟ نأخذ بالعقل والنقل جميعًا في حال التعارض؟ لا يمكن.

في حال التناقض بينهما هل نستطيع أن نطرحهم جميعًا؟ نقول لا نأخذ بالوحي هنا و لا نأخذ ..... لا نستطيع في مقام التناقض، لأنه يجب عليك أن تعتقد يا نعم / يا لا، لا تستطيع أن يرتفع النقيضين، فمعناه سيكون الإنسان ملتزمًا بأن يقدِّم أحد الدلالتين على الأخرى، فالذي اختاره طائفة المتكلمين : قالوا: فيلزم أن نقدِّم

العقل على النقل. ما السبب الباعث؟ قال: لأننا إنما عرفنا صحة النقل بالعقل. يعني الآن: الخطوة الأولى في معرفة صحة النقل، نأخذ كنموذج النبي ﷺ، كيف عرفنا أن رسول الله ﷺ رسول من عند الله عز وجل، ما هي الدلالة التي أُقيمت على صحة نبوته؟ هل هي دلالة نقلية أم دلالة عقلية؟ دلالة عقلية، فيقول أولئك: إنما عرفنا صدق الرسول وصدق النقل الذي جاء منه من خلال العقل.

المشكلة أننا لو قدمنا النقل على العقل، ماذا سيترتب على ذلك؟ معناه أننا سنطعن في الشاهد الذي شهد بصحة النقل، وهو العقل، يقول: نحن ما عرفنا صدق النقل إلا من خلال شاهد، هذا الشاهد هو العقل، فلو قلنا للعقل في هذه المسألة (أخطأت) فقد يسري الوهم بالنسبة إلينا: ما الضمان في أن العقل لم يكن مخطئًا لما شهد للنقل بالاعتبار، وبالتالي نكون مضطرين لتقديم العقل على النقل محافظة على العقل ومحافظة على النقل، أن من الضروري أن نحرص على المحافظة على الشاهد الذي شهد بالصحة للنقل، لأننا لو قدمنا النقل على العقل لقلنا العقل مخطئ ، وإذا كان مُخطئًا هنا ما هي الضمانة إن لم يكن مُخطئًا هناك في شهادته للنقل بالصحة. ..... وبالتالي وجدوا الخيار الرابع هو الخيار الوحيد المتاح أن يقدموا العقل على النقل محافظة على الشاهد.

ابن تيمية لما أراد أن يؤسس مشروعه ، ..... ، المفاصل الأساسية التي .....[26] عليها المشروع التيمي في رد هذه الدعوى وهذه الإشكالية ثلاث قضايا أساسية – و هذه القضايا بالذات تدل على عبقرية ابن تيمية عليه رحمة الله تبارك و تعالى :

القضية الأولى الأساسية التي بنى عليها ابن تيمية مشروعه هي: دفع إمكانية التعارض بين العقل والنقل، ابن تيمية أحد المداخل الأساسية يقول: دعوى التعارض بين العقل والنقل دعوة ليست صحيحة، دعوى باطلة، لا يمكن أن يقع التعارض بين العقل والنقل. هذا المعطى الأساسي الأول، وأن كل صور المعارضة التي تُقام بينهما فإمَّا أن يمكن الجمع بينهما أو يكون الإشكال من أحدهما، إمَّا أن يكون النقل غير صحيح، أو يكون العقل غير صريح.

هذا المدخل التأسيسي الأول، وبرهن بطول على هذه المسألة، وأن كل المسائل التي افُترضت مصادمة للنقل من المعقولات بان عوار كونها معقولات، أنها هي

[26] لم تتبين الكلمة في المحاضرة !!

معقولات فاسدة، وأن العقل الصحيح لا يتعارض مع النقل الصحيح. هذه الفكرة الأساسية الأولى.

الفكرة الثانية: أدخل ابن تيمية معيار في غاية الأهمية بحيث خطَّأ من ادعى هذه الدعوى فقال: أخطأت لما حصرت القسم المحتمل في معالجة هذه الإشكالية في أربعة أقسام فقط. أنت الآن افترضت العقل والنقل إذا تعارضا إمَّا أن نأخذهم جميعًا أو نردهم جميعًا أو نقدم هذا على هذا أو هذا على هذا، يقول ابن تيمية: لا، الأقسام الممكنة في معالجة حل هذا السؤال أكثر من أربعة، وبالتالي عندنا خيارات أخرى، يعني: أنت الآن لماذا قفزت إلى الخيار 4 ، أنه يجب أن يقدم العقل على النقل؟ لأنك توهمت أنك أنت أمام أربعة خيارات: هذا باطل، وهذا باطل، وهذا باطل، فما عندك إلَّا الخيار الرابع، فالتزمتَ به. يقول ابن تيمية: لا، الأشياء الأنواع أكثر من هذا.

طيب: كيف استطاع ابن تيمية يزيد أنواعًا على الأربعة؟ قال: يجب أن تلاحظ وأن تراعي أن دلالة النقل ودلالة العقل ليست دلالة كلية مطلقة، لا، عندنا عقل قطعي وعندنا عقل ظنّي، وعندنا نقل قطعي، وعندنا نقل ظنّي، وبالتالي الأقسام الممكنة في معارضة هذه الأربعة أنواع – عندنا عقل قطعي، ونقل قطعي، وعندنا عقل ظني، وعندنا نقل ظني – وبالتالي تُقيم المعارضة: العقل القطعي هل يمكن أن يتعارض مع النقل القطعي؟ لا يمكن. هذه القاعدة الأولى، المدخل التأسيسي.

العقل القطعي هل يمكن أن يتعارض مع النقل الظني؟ يقول ابن تيمية: نعم. في الحالة هذه إذا تعارض القطعي مع الظنّي، الواجب أن يُقدَّم القطعي بغض النظر عن جنس دليله عقليًا أو نقليًا ، فابن تيمية يرى أن من الناحية المسلكية المنهجية لا يصح إطلاق القول بأن العقل مقدم مطلقًا، أو النقل مقدمٌ مطلقًا، لا، القطعي هو المقدَّم مطلقًا.

طيب: كم عدد الأقسام الممكنة الآن – لو أردنا أن نسبر الأقسام كم عددها ؟ الذين يعرفون الرياضات وعلوم الإحصاء، تصير $2^4 = 16$ ، يصير العدد 16 احتمال، يعني: عندنا 16 احتمال في إقامة المعارضات، يعني تسوي شبكة العلاقات الموجودة بين الأطراف.

..... العقل القطعي والنقل القطعي قررنا أنه يستحيل أن يتعارضوا، والعقل الظني مع النقل القطعي مُقدَّم النقل القطعي في الحالة هذه، والعقل القطعي مع النقل الظني مقدم في هذه الحالة العقل القطعي.

طيب: إذا تعارض العقل الظني مع النقل الظني؟ **نتطلب مُرجِّحًا**، فممكن أن تقدم الدلالة العقلية إذا ترجَّحتْ كفَّتها، ويمكن أن تُرجَّح الدلالة النقلية إذا ترجَّحت كفَّتها، وبالتالي هذا معنى - أظن - في غاية الأهمية إدراكه، وهذا أحد الامتيازات التي تجر[27] على خطأ إطلاق القول أحيانًا بأنه يتعين ويجب أن يُقدَّم النقل على العقل، لا، ترى ليس مسلكًا سُنِّيًا سلفيًا أن يدّعي الإنسان أن النقل هو المقدَّم مطلقًا، لا، المقدم مطلقًا في ضوء التصور السني السلفي هو **القطعيات**، ولا يمكن أن تتعارض القطعيات، وأنه في حال تعارض الظنيات يُتطلَّب مرجّح من المرجحات. هذه الرؤية التي حاول أن يؤسسها ويؤصِّلها ويبنيها الإمام ابن تيمية – عليه رحمة الله تبارك وتعالى.

يعني مثلاً – حتى تتضح الدلالة – حتى في الممارسة الفعلية العملية: هل يصح لإنسان أن يعتقد في ضوء الدلالة النصية القرآنية مثلاً: أن الشمس لما تغرب في آخر النهار تغوص في عين حمئة. ما معنى عين حمئة؟ معناها عين ماء وحمئة يعني معناها أنها ملوثة ومتغيرة بسبب الطين. الآن ذو القرنين أفضى إلى أرض معينة، هذه الأرض المعينة تغرب فيها الشمس في عين حمئة، فيقول: هذه الدلالة الموجودة في نص الوحي، وبالتالي أنا أعتقد أن الشمس تغرب في آخر النهار بدلالة النص .

طيب: ما الذي يقوله العقل أو العلم الطبيعي في هذه القضية؟ ما هو حكم العقل أو حكم الطبيعة فيها؟ هل الشمس تغوص في بركة ماء في الأرض في آخر النهار؟

دعونا نبسِّطها: باتفاق العلماء وحتى علماء الشريعة والمفسرين لهذه الآية القرآنية، أيهما أكبر الأرض أم الشمس؟ ترى لا نزاع بين أحد من العقلاء أن الشمس أكبر من الأرض، لا يوجد نزاع في هذه المسألة بتاتًا، وبالتالي هل يُتصوَّر أن الشمس في آخر النهار تغطس داخل بركة ماء موجودة في الأصغر؟ هل يتصور هذا؟ يوجد مشكلة. طيب: كيف عالجنا المأزق والإشكال المتعلق بدلالة هذه الآية؟ أن يُقال: دلالة هذه الآية ظنّية على هذا المعنى ، دلالة ظنّية، والدلالة الأخرى المحتملة في ضوء العربية كأن يقال إنها بالنسبة لعين الرائي،

[27] لم تتوضح الكلمة في المحاضرة ، فكتبت على ما هو أقرب إلى الظن .

يعني لو وقف الإنسان على شاطئ البحر سيشاهد الشمس تغرب في البحر، وهذا يجوز عربيةً.

يعني: أنا مرة كنت أناقش أحد الزملاء، وكان مستشكل قضية دوران الأرض حول الشمس والقصة هذه، فكان يقول: من المُعَضِّدات : الدلالات القرآنية الدالة على أن الحركة منسوبة إلى الشمس، وأن النص القرآني إذا غربت، أن كلها نسبة الفعل إلى الشمس. قلت: هل تعلم أن أغلب الناس في هذا الزمان يعتقدون أن الأرض هي التي تدور حول الشمس، ومع ذلك يعتقدون أنه يسعهم لغويًا وعربيًا أن يقولوا: الشمس أشرقت من هنا وغربت من هناك. لا يجدون معاكسة، يعني: دلالة اللغة العربية أوسع مما تتوهم. من قال لك؟ هو أحد المخارج لهذه القضية - عربيَّةً - أن يقال أن هذا بالنسبة للرائي، هذا كان سائغًا عربيًا. لما يقولون العرب: "غاب القمر وراء الجبل" ترى أنهم يدرون أن القمر لم يذهب وينزل خلف الجبل؟! لا، الذي حصل أنه بالنسبة لهم فصل بينهم الجبلُ فغاب وراء الجبل، فقط عربيًا يجوز.

فالشاهد أنه ضروري أن يستحضر هذه المعاني.

القضية الثالثة والتي فعلاً تدل على العبقرية التيمية : قال: ما هو الداعي لترجيح تقديم العقل على النقل؟ قالوا: لأن العقل هو الشاهد لصحة النقل، فلو أننا رددنا شهادة الشاهد لسرى الوهم إلى النقل ضرورة لسقوط الشاهد. هذا الذي ذكروه. قال لهم ابن تيمية: بالعكس، ترى المذهب الذي تبنيتموه يؤول حقيقة إلى تكذيب العقل والنقل جميعًا. قالوا له: كيف؟ قال: بسيطة جدًّا، الآن ألم تزعموا أن العقل شهد بصحة النقل؟ قالوا: بلى. قال: فمعناه إذا رددتم دلالة النقل فإن الشاهد قد كذب علينا لما قال النقل صحيح.

الآن أنتم تدعون أن الشاهد هو الذي دل على صحة النقل. طيب: تقولون لكن النقل في هذه القضية نقل خاطئ ،نقل كاذب. نقول لكم: جميل جدًّا، فمعناه العقل الذي شهد له كذب علينا لما شهد له بالصحة، وبالتالي يلزم على الطريقتين الطعن في شهادة الناقل. لاحظوا المأزق والإشكال.

وحاول ابن تيمية أن يتخلص من هذه الإشكالية عبر بوابة بسيطة جدًّا، قال: المشكلة التي لم تعوها أن العقل ليس جُرمًا صُلبًا واحدًا، العقل في حقيقته عبارة عن معقولات كثيرة جدًّا، الشاهد الذي شهد بصحة النقل هو هذا المعقول المعيَّن. يعني: مثل واحد يقول مثلاً "شهد إنسان معين بعدالة فلان" وبعد ذلك حصل ارتباك بين هذا الشاهد وبين صدقية هذا الرجل. فقلنا: إنما عرفنا صدقية هذا

الرجل الأمين عبر شهادة البشر، فلو أننا قدمنا تصرف هذا الإنسان المعين لرددنا شهادة البشر. يقول ابن تيمية: لا، لا، القصة وما فيها أن الشاهد المعين – الذي هو المعقول المعين الذي شهد بصحة النقل – ترى محافظين عليه، هو لم يتعارض مع المعطى النقلي الذي نتكلم عنه، إنما ندّعي معارضة المعطى النقلي مع معقول آخر، مع شخص آخر، مع قصة ثانية، وبالتالي حتى لو قُدِّر أن النقل قُدِّم على ذلك الشاهد الآخر فما له علاقة الشاهد الذي شهد بصحة النقل.

وطبعًا يوجد استرسال طويل فيما يتعلق في هذه القصة. ومن الطرائف أن ابن تيمية سعى لقلب الموضوع على الطرف المقابل، وحاول أن يبرهن ويُدلل على المسألة، يقول: ترى القصة وما فيها فيما يتعلق بصلة العقل بالنقل أشبه حال العامّي مع المستفتي، يقول الآتي: افترض جدلاً أني أنا إنسان عامّي ومرَّ عليَّ رجل وقال لي: عندي استفتاء في حكم شرعي معيَّن، عندي المسألة الفلانية، فقال له: تفضل أسمعني المسألة، بصراحة أنا لست بعالِمٍ ، لكن دعنا نرى ... فعرض عليه مسألته، فقال: بصراحة مسألتك عويصة لا أعرف جوابها، لكن يخطر في بالي أنها حلال، لكن تريد الجواب الصح، اذهب إلى عالم البلد، اذهب إلى فلان الفلاني هو يفتيك. ذهب فلان، وأنا الذي أرشدته إلى عالم البلد، راح إلى عالم البلد واستفتاه في المسألة فقال له عالم البلد: حكم المسألة هذه حرام، ثم رجع في ذلك الطريق: تعال يا فلان ماذا قال لك الشيخ؟ قال لي: حرام. قلت: إنما عرفتَ أنه مفتي البلد عن طريقي، وأنا أقول لك أنها حلال، وإذا قدمتَ كلامه على كلامي فطعنتَ في شهادتي بأنه مفتي فيلزم من ذلك أن تطرح علمه وتطرح شهادتي، فيجب عليك أن تأخذ بقولي.

ابن تيمية يقول نفس القصة التي تحصل في هذه المعادلة وهذه المعاملة، فالقصة وما فيها: لا يصح في هذه القصة إلَّا أن يؤخذ بقول المفتي، وبتعبير أبو حامد الغزالي: أن الإنسان عندما حكّم المنقول[28] – يعني عندما دل العقل على صحة النقل انعزل وترك الحكم للنقل.

ومن المواضع التي أنبه عليها: ترى عامَّة المتكلمين الذين قد يُطلقون هذه الإطلاقات. يعني نأخذ نموذج، الرازي، الرازي يقول الآتي: «**إذا تعارضت ظواهر النصوص مع القواطع العقلية**» يعني: لما قال ابن تيمية قضية القطعية والظنّية ترى جزء من هذا المعنى هل هو مستحضر عند الرازي أم ليس مستحضرًا؟ مستحضر؛ لأنه يقول: «**إذا تعارضت الظواهر مع القواطع**» لأنه

[28] لا يُعلَم إن كان الأستاذ العجيري قصد المنقول أم المعقول ؟! و كتبت على الراجح من الظن .

عندنا درجات، عندنا قطعي وعندنا ظاهر في أصول الفقه، عندنا نص وظاهر ومُجمل، فعندنا درجات. .....

..... إذا تعارضت الظواهر النقلية مع القواطع العقلية فمعناه أن هناك نوع من الإلمام والإدراك بأننا أمام تعارض بين ظنيات وقطعيات، ليس بين مقامات قطعية، المشكلة عند ابن تيمية أن الرازي عمليًا في بعض مواطنه أطلق القول بالعقل والنقل، وحاول أن يُحصي ويتتبع هذا ، فيرى أن هناك مشكلة في إطلاق هذا القول.

المشكلة الثانية الأساسية أنه يعتمد جزء من مشروع الرازي في إدارة هذه المعركة على فكرة أن دلالات النص الشرعي دلالات ظنّية كلها، وأنه لا سبيل لتحصيل اليقين من خلال الدلالة النقلية. هذه أحد الإشكاليات الكبيرة التي يدّعها ابن تيمية على الرازي، يقول: لا، الدلالة النقلية قد يُستفاد منها دلالة قطعية، وبالتالي جزء من مشروع الرازي مؤسَّس على فكرة أن العقل يفيد القطع والنقل لا يمكن إلَّا أن يفيد الظن، هذه مشكلة كبيرة جدًّا، ولسنا بصدد تفصيل الكلام فيها.

الملحظ الأخير الثالث، وضروري التنبه له: لو كان الإشكال عند الرازي فيما يتعلق بطبيعة القطعية والظنية لكان ينبغي عليه تقديم العقل على النقل لاعتبار ماذا؟ يعني لما تصل للقاعدة أو المدخل للمسألة بهذا الشكل - إذا تعارضت الظواهر النقلية مع القواطع العقلية – فما الذي ينبغي أن تُجيب به؟ إذا تعارضت الظواهر النقلية مع القواطع العقلية فما المقدم - في ضوء التقرير الذي ذكرناه - ؟ القواطع العقلية، لكن مأخذ الرازي في الترجيح كان ماذا ؟ قال: «**لأن ذلك يسري إلى الطعن في شهادة الشاهد**» يعني طلع القصة فيها شيء، في مشكلة معينة هو الذي حاول ابن تيمية أن يقدم لها برهنة ومعالجة مطولة، وبطبيعة الحال أنصح بمطالعة المشروع التيمي لمن أطاقه، ومن لم يُطق هناك كتاب جميل للشيخ فهد العجلان اسمه **(التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة)** ، أحد التبويبات الجميلة الموجودة في هذا الكتاب الذي هو معالجة مختصرة وملخصة جميلة للتقريرات التيمية المتعلقة بهذا الباب.

هذه أهم – كما يقال – القواعد المتعلقة بهذه القضية.

أشكر لكم استماعكم واستضافتكم ،..... وجزاكم الله خيرًا.